إسماعيل بشيكجي

دفاعاً عن الأمة الكردية المستعبدة

رسالة إلى اليونسكو

www.kurdme.com
www.all-kurd.com
www.kurdefrin.com

www.amude.com

الاخراج الفني للطبعة الالكترونية
سيروان حجي بركو

من منشورات مركز عامودة للثقافة الكردية (**24**)

www.amude.com
info@amude.com

27.03.2003

قرأتُ باهتمام بالغ تقرير المجلس العام لليونسكو المؤرَّخ في **1978/10/27**

والمتعلّق بالذكرى المئوية لميلاد أتاتورك.

والآن خلال عام **1981** الذي يحتفل فيه بالذكرى المئوية لميلاد أتاتورك

أودُّ أن اطرح بعض أفكاري الخاصة والمتعلقة بـهذا التقرير.

إسماعيل بشيكجي

تمهيد

يُوضَّح في التقرير بأن أتاتورك هو الذي هيَّأ للنضال الوطني التحرري ضد الإمبريالية والكولونيالية، وقاده إلى النصر وهو أي ـ أتاتورك ـ أنار الدرب أمام الأمم المضطهدة، أمام الأمم المستعبدة وأرشدها إلى كيفية تحررها. بمعنى أن ما كان يقوم به أتاتورك لم يكن لأجل الأمة التركية فقط، بل أنه وضع أمام عينيه إنارة الطريق أمام كل الأمم المضطهدة، أمام الأمم المستعبدة في الشرق.

كان يتمنى لها كلّ قلبه أن تخلع عن كاهلها نير العبودية، وأن تصبح أمماً حرة.

ويُشير التقرير إلى أن الهدف الأساسي لنضال أتاتورك يقوم على معاداة الإمبريالية والكولونيالية، ويجري التأكيد على تعلُّق أتاتورك بهذا الهدف:

« لقد توصلت الأمم المضطهدة والمستغلة في العالم مقتبسة من أتاتورك النور والمعرفة واحدة بعد الأخرى إلى نيل حريتها واستقلالها ».

إن ـ اليونسكو ـ منظمة عالمية وضعت أمامها، كهدف أن تقوم عن طريق التعليم والثقافة والعلم بالتوصل إلى سيادة العدالة والمساواة، وأن تحافظ على الحريات الديمقراطية للشعوب. وتبذل المنظمة أكبر الجهود من أجل أن تُلبَّى في الحياة حقوق وحريات الناس، ومن أجل المساواة بين مختلف الأمم. هذه هي القيم الرائدة التي تريد ـ اليونسكو ـ ترسيخها في الحياة السياسية للمجتمع.

إن المهمة الأساسية لليونسكو هي تأمين انخراط كل المواطنين في الفعاليات الثقافية، وهي ترمي أيضا إلى رفع الديمقراطية إلى مستوى الأساس للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وتهدف اليونسكو إلى المحافظة على الحياة البشرية وإغنائها. كما ترمي التوصل إلى المنابع الأصلية للثقافة وإلى إغناء الثقافة العالمية. وذلك وصولاً إلى المحافظة على الحريات الإنسانية وتوسيعها، وإغناء الحياة الروحية للناس.

ولهذا يجب أن نُحدِّد لليونسكو ـ هدفاً لا يمكن الحياد عنه ـ ألا وهو مهمة التلاحم والتعاضد بين الأفراد والشعوب.

بيد أن القرارات الواردة في التقرير المكرَّس للذكرى المئوية لميلاد أتاتورك ليست قرارات علمية. بل هي ذات محتوى أيديولوجي يرتكز على الأيديولوجية الحكومية الزائفة ـ أيديولوجية الحكومة التركية ـ وهذه القرارات لا تصمد أمام أية وجهة نظر علمية، بل أنها تسقط أمام وجهة نظر الحياة نفسها.

وإذا كانت اليونسكو كمنظمة ـ كما أسلفنا ـ تهدف إلى تحقيق مبادئ الأمم المتحدة عن طريق التعليم والثقافة فإن ما ورد في هذا التقرير يُعتبر تناقضاً عميقاً. وسيكون من المفيد أن نستطلع هذا التناقض وأن نكشف عن محتواه.

في العالم، وفي كل مجال، لكل أمة أو دولة، هناك شخصيات أثرت في تاريخها بقوة، وهؤلاء الأشخاص يُمكن أن يكونوا عسكريين أو ساسة أو حزبيين أو قادة أو رجال دولة، قادوا حروب شعوبهم الوطنية. إن التاريخ يُعطي تقييمه الراسخ لهؤلاء الناس. إلا أنه علينا أن لا نناقش أفكارهم مجردة بل أن نأخذ بعين الاعتبار ما كانوا يصبون إليه، من وراء أعمالهم ومبادئهم. وحيث أن هذه المبادئ لا تؤخذ في فرديتها بعيداً عن غاياتها، فإنه من غير الممكن التوصل إلى تقييم علمي وصائب يمكن أن يصمد أمام امتحان الزمن.

و أتاتورك واحد من هؤلاء الناس، أثر عن قرب في تاريخ الشرق. وعن قرب أيضاً أثر في تاريخ الأمتين التركية والكردية، وكذلك دول الشرق الأوسط عامة، كالدولة التركية وإيران والعراق وسوريا. وهكذا نستطيع القول أنه قد ترك الأثر في مجرى التاريخ العالمي نفسه.

من هنا نجد أنه لا يجوز تقييم أتاتورك من خلال أفكاره ونتاجاته وخطاباته فقط ، فهذا غير كاف. وحيث انه غير كاف فهو خاطئ أيضاً. وتقييم كهذا لن يستطيع كشف الحوادث ولا قراءة نتائجها بشكل صحيح.

لذا نجد أنه من الضرورة القصوى البحث عن المعنى الداخلي لأعمال أتاتورك العظيمة. أي مناقشة أعماله وكلماته وأفكاره من خلال وحدة الأفكار والمبادئ مع الغايات والأهداف، وأن يجري تقييمها أيضاً عبر هذه الوحدة.

إن أهم مآثر أتاتورك هي حرب 1919 - 1922. والحزب الذي أسّسه « حزب الشعب الجمهوري »، إضافة إلى إسهامه الكبير في تأسيس الجمهورية التركية. غير أن الآثار العظيمة لأتاتورك يجب أن تؤخذ في وحدةٍ مع أفكاره.

وفي هذه الرسالة غالباً ما سنتوقف عند القضية الكردستانية، بمعنى أنه سنجري تقييماً لأعمال وأفكار أتاتورك بارتباطها مع قضية كردستان. وعند تحليلينا وتقيمينا، سواء لمعنى أفكاره أو أعماله، سيكون حاضراً على الدوام وكنقطة أساسية الأمة الكردستانية وكردستان، أي أننا باختصار سنُقيّم أفكاره من وجهة نظر القضية الكردستانية.

تجزئة كردستان وإخضاعها للتقسيم الإمبريالي

«أتاتورك وتطبيق سياسة فرِّق تَسُدْ بحق الأمة الكردية»

خلال آذار عام 1933 قال أتاتورك ما يلي:

« انظروا إلى الشمس التي تطلع الآن من الشرق، مثلما أرى اليوم طلوع الشمس من وراء الأفق، سأرى في المستقبل نهوض كل أمم الشرق. لا تزال هناك شعوب شقيقة عديدة ستحرز حريتها واستقلالها. إن نهوضها سيقودها نحو التقدم والحياة السعيدة. وستتغلب هذه الأمم على كل الصعوبات والمعوقات وستحرز استقلالها.
إن الكولونيالية والإمبريالية ستزولان عن وجه الأرض. وسيحلُّ مكانهما عصر التناغم والتلاحم. عصرٌ لا أهمية فيه لأية اختلافات عرقية ودينية. »

عندما ننظر إلى هذه الأفكار بهدوء، يمكننا أن نقول أن أتاتورك معادٍ للإمبريالية والكولونيالية. فهو يؤكد على أن جميع الأمم المستعبدة والتابعة والمضطهدة في الشرق وفي العالم، ستُحرز حريتها واستقلالها، وهو يؤكد أيضا على دعمه من القلب لنضال هذه الشعوب من أجل حريتها واستقلالها. وهو يضيف قائلا :

« إن الإمبريالية والكولونيالية ستزولان، كما ستزول الفوارق الدينية واللغوية بين الناس والشعوب ».

غير أن هذه الأفكار غير كافية لتقييم وفهم أتاتورك ، بل أننا لا نستطيع الإحاطة به من خلال هذه الأفكار، فأتاتورك له أعماله، ومن الضروري فهم وتقييم معنى أعماله، وفي هذه الحالة تُفهم وتُوضَّح هذه الأعمال.

خلال الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد في نهاية هذه الحرب، جرت أحداث مهمة مرتبطة بالقضية الكردستانية. وكان أحد أهم هذه الأحداث في الربع الأول من القرن الحالي، والذي لعب دوراً هاما في تاريخ الشرق الأوسط ومارس تأثيراً هائلاً على حياتنا، ألا وهو تقسيم كردستان، وفي الواقع فإن هذه كانت بداية الأحداث. حيث أن ممارسة التقسيم تجاه كردستان، وإخضاعها للتجزئة الإمبريالية والكولونيالية هي عوامل هامة في تاريخ الشرق الأوسط.

إن مصادرة الحقوق الوطنية والديمقراطية للشعب الكردي ومصادرة حق الأمة الكردية في أن تُنشئ دولتها المتحررة والمستقلة، هو واحد من أهم الأحداث الاجتماعية التي أحدثت أكبر التأثير في تاريخ الشرق الأوسط وحياتنا المعاصرة أيضاً.

إن محاولة عزل الكرد بعضهم عن البعض بحقول الألغام والأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة ، والحفاظ على هذا الوضع وترسيخه بواسطة الجنود المدججين بالسلاح من الرأس حتى أخمص القدمين هو واحدٌ من أهم أحداث زمننا المعاصر.

إن التقسيم الإمبريالي لكردستان، وتطبيق سياسة التجزئة بحق الأمة الكردية، هي بدون شك، مسؤولية الدول الإمبريالية والكولونيالية. فاتفاقية سايكس ـ بيكو التي عُقدت عام 1916 بين إنكلترا وفرنسا وروسيا القيصرية والاتفاقات التي تلتها، كانت ترمي إلى تجزئة الأراضي التي ظلت في حدود الإمبراطورية العثمانية وبضمنها كردستان. وبحلول ثورة أكتوبر عام 1917، انسحب البلاشفة من هذه

الاتفاقيات السرية. وكنتيجة هامة أخرى لثورة أكتوبر، أنها أحدثت تغييراً في ميزان القوى الاجتماعية في الشرق الأوسط. كما أن الفكر الاجتماعي الاشتراكي أصبح قوة فعلية. وبطبيعة الحال فهذه أحداث من التاريخ القريب، أثرت في العلاقات الاجتماعية الدولية. كنتيجة للاتفاق المشترك بين الغرب الإمبريالي، وعلى أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وكاستمرار لها، ظهرت الدولة التركية، مما رفع من هيبة المجتمع الاشتراكي الجديد.

وقد نجح هذا التركيب الاجتماعي الجديد ـ الدولة التركية ـ التي كانت استمراراً للإمبراطورية العثمانية، في أن تساعد في المناورات بين الغرب الإمبريالي (فرنسا، إنكلترا، إيطاليا ...)

وتُعَدُّ تجزئة وتقسيم كردستان، إحدى أهم أحداث هذه الفترة، حيث تمثَّل هذا في إخضاع كردستان للتقسيم الإمبريالي، وممارسة سياسة موجهة نحو تقسيم الأمة الكردية. كما أن إحدى المسائل الهامة في نفس المرحلة هي إبادة السكان الأرمن، عن طريق القتل الجماعي والملاحقة.

وفيما يخص كردستان، فإن الهجوم الإمبريالي في سبيل تقسيمها استمر طيلة أعوام **1915 - 1925.** والواقع أن جذور هذا التقسيم تعود إلى القرن التاسع عشر، وحتى فيما سبقه من القرون، بيد أن الأحداث الأساسية بالضبط تكمن في الفترة الممتدة من عام 1915 وحتى 1925، ومن الضروري أن نستعرض بالتفصيل، قبل كل شيء، أحداث أعوام **1919 - 1923.**

لقد كان الكماليون شركاء للدول الإمبريالية « فرنسا وإنكلترا » في تقسيم كردستان، كما أنه من المعلوم أن الأراضي العربية مثل العراق وسوريا واليمن ولبنان ... كانت قبل الحرب العالمية الأولى ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية. كما أن أراضى البلقان مثل ألبانيا وبلغاريا واليونان والبوسنة والهرسك، ظلَّت أيضا في حدود الإمبراطورية العثمانية. وبعد الحرب الأولى، لم يُظهر الكماليون أية دعاوى بحقهم في هذه الأراضي. ولم يقولوا :

« هذه الأراضي ملك آبائنا، وعلى هذه الأراضي ترك آبائنا العنان لخيولهم، والأراضي مروية بدماء آبائنا .»

كما أنهم لم يتبنوا تجاه الأكراد فلسفة الأخوة في الدين ، أي أن تلك الشعوب هي اخوتنا في الدين، معها عشنا قرونا عديدة في أخوة ووئام.

أما فيما يخص الأراضي العربية فقد تم التفاهم بسهولة مع الدول الغربية كإنكلترا وفرنسا. وفيما يخص البلقان فإن النضال من أجل الحرية والاستقلال، كان قد توج بالانتصار وبتقاسمها للممتلكات العثمانية، وخلع نير الاحتلال عن كاهلها، أي أن شعوب البلقان قد توَّجت نضالاتها الوطنية التحررية بالنصر. ولقد تقبل الكماليون هذا الواقع أيضاً.

كان الكماليون في المعاهدة أشد قسوة من الإنكليز بشأن الخليفة مباشرة، فالإنكليز كانوا يريدون أخذ الخلافة من الأتراك وإعطائها إلى العرب، في حين أن كمال أتاتورك، كان يفكر في طرد الخليفة من البلاد، وإلغاء نظام الخلافة من البلاد. أما فيما يتعلق بأنور باشا، ومنظمة الاتحاد والترقي، فقد كانت وجهات نظر الغرب وأتاتورك تتطابق تماما.

قبل الحرب العالمية الأولى، كان القسم الأكبر من الأراضي الكردية في حدود الإمبراطورية العثمانية. ورغم أن الكماليون لم يقدِّموا أية ادعاءات بحقهم في الأراضي العربية وشبه جزيرة البلقان، فإنهم أعلنوا عن حقوقهم في الأراضي الكردية والأرمينية. وقالوا:

«لقد أطلق آبائنا العنان لخيولهم على الأراضي، هذه الأراضي مروية بدماء آبائنا، وهي ارثنا منهم »

وطرحوا سياسة الأخوة في الدين، الذين عاشوا مع بعضهم البعض قرون عديدة في وحدة ووئام ، أما الإنكليز والفرنسيين فكان معلوم لهم تماما أن كردستان غنية بالبترول، وكانت رغبتهم عدم ترك الكماليين

لينهبوا هذه الخيرات وحدهم، وهكذا فإن الكماليين، وتحت خشية الحرب مع إنكلترا أو فرنسا شدّدوا النضال من أجل نهب القسم الأساسي من كردستان. ووقفوا ضد المطالب الديمقراطية للأمة الكردية، وعندما استلموا الحكم، فإنهم لم يحسبوا لمطالب الأكراد أي حساب، بل إنهم عملوا كل ما في وسعهم من أجل قبر هذه المطالب.

بيد أنه، وابتداء من أواخر عام 1918، كانت كردستان الشرقية تمر بمرحلة هامة جداً، فقد كان الكرد يُشعلون لهيب النضال الوطني التحرري، وكانت عملياتهم الموجهة نحو ترسيخ وجودهم القومي الوطني والديمقراطي تُخنق بالدماء من قِبَل الإنكليز، ففي كردستان الشرقية وتحت قيادة الشيخ محمود، هبَّ الأكراد يريدون تأسيس دولة مركزية مستقلة. فسارعت إنكلترا تتصدى بقوة لمطالب الكرد في الحرية والاستقلال وحقهم في أن تأسيس دولتهم. حيث كانت تبذل الجهود من أجل إلحاق القسم الأكبر من الأمة الكردية بالمملكة العراقية الحديثة التكوين والتي كانت تحت الوصاية الإنكليزية. أما الكماليون، فكانوا يريدون بالتحديد الأقاليم الغنية بالبترول ـ الكركوك والموصل ـ .

في سنوات الحرب، كان الكماليون يقولون أن الكرد والأتراك أخوة، وأنه مع انتهاء الحرب بنجاح فإن الكرد سيُمنحون حقوقهم القومية، وقد استغلوا بمهارة التناقض بين المسلمين والمسيحيين، ببثهم مسألة أن الغرب سيُقيم أرمينيا في كردستان ، وهم بذلك حققوا أكثر من مسألة :

1 - إدخال الخوف إلى نفوس الأكراد.
2 - توجيه التهمة إلى إمبريالي الغرب .
3 - خلق التناقضات بين الأرمن والكرد وتعميق هذه التناقضات .
4 - كسب الكرد إلى جانبهم.

وقد طبَّق الكماليون وبدون أي تغيير سياسة الاتحاد والترقي، والسلسة العثمانية القديمة، حيث وقفوا ضد المطالب الكردية في الحرية والاستقلال، واستمروا متمسكين بأفكار وحسابات متخلفة، بل أنهم أهملوا مطالب الكرد وهم الذين سعوا في البداية لكسبهم فترة من الوقت، إلا أنهم ما لبثوا بعد ذلك أن سعوا إلى خنق مطالبهم.

لم يُظهر الكماليون أية مزاعم بحقهم في الأراضي العربية وأراضى البلقان إنما أعلنوا بكل تتابع وأهمية عن حقهم في الأراضي الأرمنية والكردية.

إن جهود الكماليين في أن يضعوا الأمة الكردية وكردستان تحت سلطتهم ، قد أدت إلى أهم الأحداث التي يمكن متابعتها في سنوات **1919 - 1923.**

لا شك أن إمبريالي الغرب قد كسبوا معركتهم مع الكماليين بهدف إخضاع كردستان، إلا أن هذه المعركة أدت أيضا إلى اتفاق محدد بين الكماليين والإمبرياليين والكولونياليين. وهذا الاتفاق مرتبط باقتسام كردستان، مرتبط بمصادرة حق الشعب الكردي في أن يؤسّس دولته الخاصة. مرتبط بخنق الحقوق القومية والديمقراطية الكردية ، مرتبط بوضع كردستان تحت التقسيم الإمبريالي وتطبيق سياسة التجزئة بحق الأمة الكردية، مرتبط بالقضاء على المعالم القومية للأمة الكردية.

إن الأمة الكردية كانت تريد أن تكون حرة ومستقلة، لم تكن تريد أن تكون مدانة، لم تكن تريد أن تظل عبدة وخادمة، ولهذا خاضت كل أشكال النضال في سبيل حريتها واستقلالها. غير أن الشركاء في الغرب الإمبريالي وفي الشرق الأوسط والمغتصبين الكولونياليين كان لديهم ما يكفي من القوة لاستعباد الأمة الكردية.

في ذلك الوقت، أي خلال عام 1920 كان لدى الإمبريالية والكولونيالية مثل هذه القوى والإمكانيات. وبعد العشرينيات نجحت السياسة الإمبريالية والكولونيالية في أن تشق لنفسها الطريق، ولتستمر حتى أيامنا هذه. لقد أدت سياسة التقسيم الإمبريالي إلى تفتيت هيكل كردستان وبعثرة دماغها، كما أن سياسة التقسيم الموجهة كانت تستهدف إزاله الوحدة بين الكرد. وقد جرى عزل الكرد بعضهم عن البعض بالأسلاك الشائكة وحقول الألغام والعوارض وأبراج المراقبة. وكان يُراد للكرد أن لا يتصلوا ببعضهم

البعض وأن يتغربوا عن بعضهم. لهذا كان من الضروري، انتهاج سياسة التقسيم، وبعد العشرينات من القرن العشرين أدخلت أجزاء كردستان الجنوبية تحت الحماية الإنكليزية، أما الأجزاء الشمالية فقد كانت من نصيب الكماليين، وفيما يخص الأجزاء الشرقية فأنها وابتداء من منتصف قرن التاسع عشر كانت تحت سيطرة الشاه الإيراني. وهكذا فأنه مع بداية القرن العشرين كانت كردستان مقسمة إلى أربعة أجزاء. وابتداء من تلك اللحظة وفيما تلالها فأن كل الحركات القومية والديمقراطية التي ظهرت في كل أجزاء كردستان جرى خنقها من قبل القوى الكولونيالية والإمبريالية. وكنتيجة لتقسيم كردستان وبعثرة قواها، فأن مسألة أذابتها ومحوها من الوجود غالبا ما كانت تظهر على جدول الأعمال، وكارتباط بذلك فأنه كمشاركة محددة في هذا الاتجاه لعبت مسألة الأراضي الكردية المتبقية في إطار إيران إلى قسمين، حيث أن أحد هذه الأجزاء منذ تلك الأزمنة دخل في إطار روسيا القيصرية، وهي تقع الآن في جمهورية أرمينيا.

خلال عام 1923، جرى توقيع معاهدة لوزان بين إمبريالي الغرب وتركيا. أن الأساسي والنوعي في هذه المعاهدة هو أنها معاهدة إمبريالية لصوصية، ففي هذه المعاهدة جرى تقنين السياسة الموجهة نحو تقسيم كردستان والأمة الكردية. بعد تأسيس الجمهورية، كانت المطالب المطروحة من قبل الأمة الكردية خاضعة لضغط شديد، كما جرى رفض وجود الأمة الكردية. وفي حين أن مصطفى كمال كان يقول في سنوات 1919 - 1922

« الكرد والأتراك أخوة، وبعد الانتصار ستكون للكرد أيضا حقوق قومية. كان الكماليون الآخرون قد أخذوا في رفض الأمة الكردية .....
لا يوجد شعب كهذا، وليس هناك لغة يمكن أن تسمى لغة كردية .....
الكرد هم الأتراك الذين يعيشون في الجبال.»

وأخذوا يبذلون الجهود لبرهنة هذه المزاعم. ومن أجل إزالة اللغة والثقافة الكرديتين، ومن أجل القضاء على الخصائص القومية النوعية للكرد أخذوا يطبقون كل الإجراءات الممكنة: القتل الجماعي، الحكم بالموت، النفي داخل البلاد، النفي إلى خارج البلاد، الإذابة ...الخ.

ومن أجل القضاء على الكرد، وتعميق الإذابة، جرى استخدام كل وسائل الضغط الأيديولوجي، الحكومة، الصحافة، الراديو،التعليم، التربية، الإدارة، الدين. أما أولئك الذين دافعوا عن الكردية أو حافظوا على ما هو كردي، فقد مارست الدولة بحقهم كافة وسائل البطش من دوريات الأمن والشرطة والجندرمة والجنود والمحاكم والمشانق والتي طبقت بأكثر وسائل دقة. ولا يمكن فهم هذه الإجراءات ألا كاستعباد وتقييد وإخضاع للامة الكردية. أن هذه الإجراءات هي استمرار للسياسة الكولونيالية منذ عهد العثمانيين وهي موجهة نحو القضاء على كل القيم المادية والروحية للامة الكردية. موجهة نحو إبادة الأمة الكردية، وجرها نحو مواقع الأمة التي فقدت شرفها واعتبارها، نحو مواقع الأمة التابعة المضطهدة. وهي بالتالي موجهة نحو المحو التدريجي للامة الكردية، وإزالتها من تاريخ وذاكرة الشعوب.

ليس هدفنا هنا أن نكتب تاريخ كردستان والأمة الكردية، بل إننا نريد أن نقدم للتجزئة الإمبريالية لكردستان، أسباب حدوثها ومن ثم النتائج المترتبة عنها، أن نقيم في وحدة لا تنفصم أفكار أتاتورك وأعماله. ولكي نكشف عن القسم الأساسي من أعماله سيكون من المفيد أن نذكر منها الأحداث المتعلقة بكردستان. والأحداث المذكورة أعلاه، جرى التأكيد عليها من وجهة نظر هذه الضرورة. وإذا كان الأمر كذلك فأن المسائل التي يجب مناقشتها يجب أن تكون كالتالي: كيف كان بإمكان - أتاتورك - أن يتكلم عن القضايا حرية واستقلال الشعوب المضطهدة، في الوقت الذي كان يطبق فيه أشد الإجراءات القمعية صرامة بحق الأمة الكردية ؟ كيف كان له أن يبرهن على دعمه الحماسي لأعمالها الموجهة نحو نيل الحرية والاستقلال، وكيف يمكن التأكيد على أن الكولونيالية والإمبريالية ستزولان عن وجه الأرض في الوقت الذي كان يطبق فيه سياسة التجزئة بحق الأمة الكردية، وفي الوقت الذي نفذت في كردستان أشد

الأعمال اضطهادا ودموية وقوة ؟ وكيف كان بإمكان واحد كأتاتورك أن يعلن عن عدائه للإمبريالية الغربية فقط وفقط لبعثرة وتجزئة كردستان، ولينفذ سياسة التشتيت تجاه الأمة الكردية ؟ كيف كان لأتاتورك أن يعلن عن رغبته في المساواة بين الأمم وهو الذي استخدم كل الوسائل الحكومية من أجل محو الأكراد كأمة ؟ وكيف كان يستطيع أن يؤكد أن هدفه هو تأمين هذه المساواة ؟ بل كيف كان من الممكن أن يجري الحديث عن حرية الشعوب المضطهدة في الوقت الذي كانت تمارس فيه كل الوسائل القمع الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ضد نضال الشعب الكردي من أجل تحرره ؟. وعندما كانت تمارس أشد أشكال السياسة الاستغلالية همجية ضد يقظة الشعب الكردي وضد مطالبه الوطنية والديمقراطية ؟ وكيف كان من الممكن قول مثل هذه الكلمات:

(مثلما أرى طلوع الشمس، أرى يقظة شعوب المضطهدة والمستعبدة).

كيف كان أتاتورك يستطيع أن يعلن بأنه يؤيد من القلب النضال الوطني - التحرري، بعد أن كان إخماد المطالب القومية والديمقراطية للأمة الكردية أحد أهدافه الأساسية ؟ وبعد هذا كله كيف نستطيع أن نقول بأن - مصطفى كمال - وهو الذي دخل في تحالف مع الإمبريالية فقط وفقط من أجل محو وجود الأمة الكردية بأنه هو الذي أشار إلى طريق الأمم المضطهدة ضد الإمبريالية والكولونيالية ؟. تصوروا فقط: حتى خلال عام 1933 نفسه، عندما كان - أتاتورك - ينطق بهذه الكلمات، كان الكرد يخضعون إلى اضطهاد وحشي. وكانت كردستان تخضع لحكم مراكز المراقبة العامة، أي الحاكميات. وكانت تقدم الادعاءات التي تقول أن الكرد هم أتراك الجبال من جهة، وتنفيذ سياسة الإذابة والتدمير الوحشيين من جهة أخرى، وتحت اسم الإسكان الإجباري. سنت وأخضعت للتنفيذ قوانين خاصة، جرى بموجبها إرسال الكرد، عوائل بأكملها، رجال ونساء وشباب وشيوخ إلى النفي في الأجزاء الغربية من تركيا. وقد جرى إخلاء القرى والمدن، كما جرى ترحيل قبائل بكاملها، وشكلت مقاطعة محرمة، وكانت السلطة استبدادية بكل معنى الكلمة. أن القانون الذي يعبر عن بأحسن ما يمكن عن هذه السلطة الاستبدادية هو الذي سن عام 1935 والمعروف باسم **(تومسلي قانون)** والإجراءات الواردة في هذا القانون نفذت خلال عام 1937 - 1938 ضد النضال الوطني التحرري الكردي في ديرسم. أن الإسكان الإجباري الذي كتب خلال عام 1934 والذي يقع في **(2510)** صفحة،هو الأخر يشير إلى خصوصيات تلك الفترة. وفي الحالة هذه، يترتب أن نتوقف بانتباه أمام الأفكار الواردة في خطاب أتاتورك في آذار عام 1933. وأننا سنتوقف بكل اهتمام أمام هذه الأفكار، ونقول أنها ليست أفكار علمية، بل هي أيديولوجية، وسيكون من المفيد أن نتوقف عند أسس هذه الأيديولوجية.

الخصائص الأساسية للدولة التركية والأيدولوجية الكمالية

مثلما جرت الإشارة إليه سابقا، فقد عاشت مع بعضها البعض في حدود الإمبراطورية العثمانية شعوب عديدة: أتراك، كرد، عرب، شركس، بلغار ...الخ.
ومن هذه الناحية كانت الإمبراطورية العثمانية ذات تركيب اجتماعي كوسموبوليتي. وخلال القرن التاسع عشر، خاضت الشعوب القاطنة في البلقان، النضال ضد الإمبراطورية العثمانية في سبيل الاستقلال والحرية، وقد توج نضالها الوطني التحرري بالانتصار.

وأنشأت دولها المستقلة. فخلال القرن العشرين، توصل كل من اليونانيين والبلغار والصرب والرومان وغيرهم إلى تأسيس كياناتهم السياسية المستقلة.وخلال نفس الفترة، شكل العرب دولا تحت الانتدابين الفرنسي والإنكليزي. وخلال نفس الفترة بدأ الكرد أيضاً نضالهم من أجل الحرية، غير أن مطالب الأمة الكردية في الحرية، وجهودها لتشكيل دولتها الخاصة، قد جرى خنقها في الدماء من قبل الإمبريالية الغربية. وقد كان الشريك الأساسي للإمبريالية الغربية في هذا العمل هي الدولة التركية. وقد جرى تطبيق سياسة التجزئة تجاه الأمة الكردية. وكان نتيجة لذلك أن قسما كبيرا من الأمة الكردية ظل في حدود الدولة التركية، واقتطعت الدولة التركية الجديدة لنفسها جزءا كبيرا من كردستان. كانت الدولة الجديدة تنتظم كاستمرار للإمبراطورية العثمانية، ولكنها تنتظم بشكل ما وكأنها تحت حماية القومية التركية. وقد بدأ يقال بأن الدولة شعبية، وأن الذي يعيش في حدود الجمهورية التركية فهو تركي.

إن أحد التيارات التي كانت تستخدم في السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية كان التيار القومي. فقد كان يجب على الطليعة الأمة التركية من الجديد أن تتوجه نحو القومية في مجرى العشرينيات من القرن الحالي. وهذا التيار كان يتحدد بعلاقة جغرافية بالميثاق القومي. وهكذا نصل بالضبط إلى النقطة الجديدة المتعلقة بموضوعنا.

في الإمبراطورية العثمانية كانت تعيش أمم عديدة، ولهذا كان يمكن القول أنها كانت تملك تركيباً كوسموبوليتياً. وفي الجمهورية التركية التي كانت امتدادا للإمبراطورية العثمانية، كانت تعيش على الأقل أمتان: التركية والكردية، رغم أنه كانت تساق مزاعم بأن الدولة التركية الجديدة هي دولة شعبية ليس في تركيبها غير الأتراك. وبدون شك كانت هناك قوميات غير الكرد. فخلال عام 1915، كان يوجد في تركيا أرمن اخضعوا لعملية إبادة جماعية من جانب حركة« الاتحاد والترقي». وكان يوجد لاز أيضا، ولو أنهم لم يكونوا متواجدين في مناطق محددة، وكان هناك أيضا الشراكسة موزعون في الأناضول وكردستان. ولكن الكرد، بدون شك كانوا الأكثر عدداً من بين القوميات الأخرى في تركيا. علاوة على أنهم كانوا يعيشون في منطقة محددة« كردستان»، وفي وطنهم الخاص، وكان امتداد هذه المنطقة في أيران والعراق وسوريا أيضا هو كردستان.

في هذه الحالة نقف أمام حقيقة سوسيولوجية هي وجود الكرد كأمة. لقد اعتمد ـ أتاتورك ـ في حل هذه المسألة لا الطريق الديمقراطي، إنما طريق العدوان والاضطهاد والاستبداد. ولأجل تقنين هذا النوع من الإجراءات صاغ أيضا نظريته الخاصة. والواقع أنه لا يمكن الحديث عن طريق ديمقراطية للتوجهات التي تعتمد تمزيق كردستان بمعونة الإمبريالية الغربية، وتطبيق سياسة التجزئة بحق الأمة الكردية. في قانون عام 1924، نرى للمرة الأولى، محاولة حل المسألة الكردية بالوسائل الأيديولوجية، وكان يجب أن يفرض هذا الحل الأيديولوجي طبعاً، بالوسائل العسكرية. ومن وجهة نظر ذلك القانون، كل من يعيش في حدود الدولة التركية هو تركي، وسعيد لكونه تركيا. وكما يستنتج من الفكرة القائلة « الدولة بأرضها وشعبها لا يتجزأ، فإنه بهذه الطريقة كانت تجري محاولة حل مشكلة سوسيولوجية وسياسية عن طريق مواجهتها بمواد القانون المذكور. وكان يستهدف تغير الحالة الموضوعية للأشياء، أي تغيير الحياة نفسها بواسطة القوانين. وكانت تبذل عن طريق هذه القوانين جهود كبيرة لتحقيق هذا الهدف. وبما أنه، وحسب القانون، كل انسان في تركيا هو تركي، فقد كان من المفروض أن يكون الكرد أيضا أتراكاً ، من وجهة

نظر القانون نفسه، مسألة محسومة وإلى الأبد. وهذا يستدعي، طبعا، أن يدق الكردي على صدره وأن يصرخ أنا تركي، أنا سعيد، كم هو رائع أن أكون تركيا. وفي هذه الحالة فإن أولئك الذين يدعون أنهم كرد، وأولئك الذين يطالبون بالحقوق القومية الكردية هم مجرمون أمام القانون، وهم خونة الوطن. كما ينص القانون أن مثل هؤلاء يجب أن تجري إزالتهم، وأن يقضي عليهم دون رحمة. كما أن الأعمال الناتجة عن أفكارهم يجب أن تبطل وأن تسحق عن طريق الإبادة الجماعية، وعن طريق الإعدام والنفي. وأن تشدد كل الإجراءات التي تسرع في عملية الصهر. وكما نرى فأن هذا كله نتيجة الإجراءات الأساسية الواردة في القانون المذكور.

بعد عام 1923، بذلت جهود كبيرة لإيصال الأوضاع العامة إلى الوضع المرسوم في القانون. فقد جرى رفض وإنكار وجود الأمة الكردية. أما أولئك الذين لم يسحبوا انتماءاتهم لكردستان وللأمة الكردية، فقد جوبهوا وجها لوجه بمضايقات كبيرة. وكان النفي، على الأغلب الوسيلة المستخدمة. وقد تم إرسال الكرد بشكل جماعي إلى النفي، كما جرى إخلاء قرى ومدن بأكملها، ونفيت عشائر كاملة، ورسمت مناطق محرمة، وكان الهدف هو صهر الكرد في بوتقة الأمة التركية والثقافة التركية، والقضاء على الخصائص القومية للأمة الكردية. وكأمكنة للنفي، جرى استخدام بحر أيجه والبحر المتوسط ووسط الأناضول وتركيا. وفي الوقت نفسه بذلت جهود كبيرة لإسكان الأتراك الذين أتوا من يوغسلافيا ورومانيا واليونان وبلغاريا والاتحاد السوفيتي في كردستان. وبينما كانت الدولة التركية تحت قيادة أتاتورك منصرفة إلى هذا العمل، كان الإنكليز يمارسون سياسة مماثلة في جنوب كردستان، والفرنسيون في جنوب غرب كردستان وفي شرق كردستان كانت إيران تطبق نفس الإجراءات. ورغم أن الطرق التي نفذت بها هذه الأعمال كانت مختلفة قليلا، لكنها كانت متماثلة في جوهرها. هنا يجب أن يشار بوضوح إلى واحدة من الخصائص الأساسية للدولة التركية والأيديولوجية التركية الرسمية، وهو العداء للكرد. أن الهدف الأساسي هو أزالة اسم كردستان والكرد من وعي وذاكرة الناس ومن التاريخ، والقضاء على ما هو نوعي لدى الكرد، على هذا الذي يحدد وجود المجتمع الكردي. ومن أجل الوصول إلي هذا الهدف كان يروج بشدة للشعار القائل » الدولة واحدة لا تتجزأ شعباً وأرضاً. والخاصة الثانية للدولة التركية هي أنها دولة معادية للشيوعية. بدون شك فهي تملك خصائص أخرى أيضا، وهي الأفكار التي تقبلها، والتي قامت بامتلاكها كأفكار علمانية، ولكن هذه الأفكار مرتبطة بالاتجاهين الرئيسيين القائدين، وكما جرى الإشارة إليه سابقا، فنحن نتوقف أكثر عند الجوهر المعادي للكرد لهذه الدولة، وبالضبط نتوقف عند جوهرها العنصري والكولونيالي، ويستنتج والحالة هذه بأن إحدى محطات الارتكاز الأساسية عند صياغة الأيديولوجية التركية الرسمية مرتبطة بوجود الأمة الكردية. وهذه الأيديولوجية تتطور متجاهلة الواقع الحقيقي، وهي مرتكزة على الكذب. ومن وجهة نظر كهذه نقول أنها الأيديولوجية تقوم على الرياء، لأنها تعتمد الكذب كعنصر مؤلف أساسي، وبالتالي فأن أعمالها أيضا تستند على الرياء، ودفاعها يتمحور حول هذا الرياء، وفي الواقع الحقيقي، الواقع المادي، الواقع الحي، تحاول أن تطرح الواقع الأيديولوجي، وبالتالي لدفع كل واحد يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الأيديولوجي أن يتجاوز الواقع الحقيقي، الواقع المادي، الواقع الحي.

وإليكم كيف يمكن تصور ارتباطات الأيديولوجية السمية التركية بالكذب. لنأخذ مثلا أن أحدا ما يقول عن الفيل أنه شجرة، يأخذ الفيل كشجرة. كم سيكون صحيحا ما سيقوله هذا الإنسان عن الفيل ؟، بأية درجة نستطيع أن نكون مقتنعين بمحاكمات انسان عن الفيل، بعد يكون هو نفسه يملك تصورا خاطئا عنه. في فهمه دون شك شيء أعوج، لأن الفيل مصور بشكل خاطئا كشجرة. وطالما أننا قبلنا الفيل شجرة، فإن كل محاكمتنا ستكون مرتبطة بالشجرة، ولن تكون لها أية علاقة بالفيل. هاكم أيضا درجة صحة الأيديولوجية التركية التي تعض بالتعاليم القائلة بأن الكردي هو تركي، وكما أشرنا إليه أعلاه، فطالما قبلنا بأن الكردي تركي، فإن كل محاكماتنا، بدون شك ستكون متعلقة بالتركي. يقولون: الواقع أن أتاتورك قومي، لكن عناصر القومية عنده لا تحمل صفة العنصرية. فهو يعتبر تركياً كل من يعيش في تركيا والذي يقر بنفسه بذلك، ويشيرون إلى قوله:

«كم هو سعيد ذلك الذي يقول أنه تركي».

وكما نلاحظ فأن الكمالية تصنف تركيا كل من يعيش في تركيا، ويقر بنفسه كونه تركيا. لكنه قبل ذلك كانت الأجزاء الشمالية من كردستان قد وقعت تحت الاستعباد التركي. وكانت قد طبقت سياسة عنصرية وكولونيالية، وكانت تجري محاولات حل المسألة كمشكلة أيديولوجية. وأصبحت الأراضي الكردية تدعى الوطن التركي. وبعد ذلك كل من يقبل أنه تركي فهو تركي. يتوجب هنا أن نتساءل هل يمكن إزالة الحقائق السوسيولوجية ببنود القانون وقرارات المحكمة ؟ وإذا كان هذا ممكنا، فلماذا لا تطبقه الدولة التركية في قبرص ؟ أي أن يجري احتلال قبرص بكاملها. وأن يصاغ بعد ذلك قانون يتضمن الأوضاع السياسية من قبيل « كل من يعيش في قبرص فهو تركي أو أن الدولة القبرصية واحدة بشعبها وأرضها. وأن يجري بهذه الطريقة تتريك اليونانيين. وأن يحاول حل المشكلة القبرصية بإزالة اليونانيين وذلك باستخدام المناهج الأيديولوجية، وكما أن كردستان أصبحت وطنا للأتراك، وكما أن الكرد اصبحوا يحسبون على الأتراك، وكما يجري إنكار وجود الكرد كأمة، هكذا أن يرفض وجود الأمة والمجتمع اليوناني. أي أن يصبح اليونانيين أتراكا. وأن تصبح الأراضي التي يعيشون فيها تركية، وأن يجري تسمية كل من يدافع عن الحقوق القومية والديمقراطية لليونانيين « دعاة للتجزئة » و« انفصاليين »، أو أن تجري تسمية أولئك الذين يرفضون التتريك بخونة الوطن، وأن يقال أن الأعداء الداخليين والخارجيين يريدون تقسيم قبرص التي هي واحدة لا تتجزأ بشعبها وأرضها، وأن يقدم أولئك الذين لا يخضعون لبنود القانون المقدس والمدافعين عن الحقوق القومية والديمقراطية لليونانيين إلى محاكمات وزجهم في السجون.

بالطبع هذه افتراضات نظرية، وتطبيقها غير ممكن، لأن الشعب اليوناني غير مضطهداً أو مستغلاً مثل الشعب الكردي. وهنا يبرز تماماً دور المنظمات العالمية من قبيل الأمم المتحدة. أن المنظمات العالمية في أوربا وفي العالم، مطلعة بصورة جيدة على أعمال الدولة التركية تجاه اليونانيين الخاضعين للاحتلال التركي، ولهذا فأن تركيا لن تتجرأ أن تهمل أو تتكر وجود الأمة اليونانية وذلك بمواجهتها بمواد القانون وقرارات المحاكم والأوامر القيادية. غير أن الدولة التركية الحاكمة، تعرف جيداً بأن الأمة الكردية هي أمة مضطهدة. فبعد الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1923، جرى تجزئة وتفتيت الأمة الكردية، كما تم دفعها إلى مواقع ـ كولونيالية دولية ـ إن سياسة التجزئة التي مارستها الإمبريالية والكولونيالية، حطمت هيكل كردستان وبعثرت دماغها. وتحاول السياسة العنصرية والكولونيالية المتبعة عزل الحركة الوطنية الكردية عن العملية الثورية والديمقراطية العالمية. وهي تهدف إلى حرمانها من كل دعم مادي أو معنوي. أن الحركة الوطنية والديمقراطية الكردية تستمر على الدوام. ليس هناك أية شكوك في حقيقة أن الدول التي تتعاضد فيما بينها في استعمار كردستان ـ كولونيا ـ تحاول القضاء على هذه القدرات الكامنة وأن توجهها في اتجاهات خاطئة، ودفعها نحو الفشل. ولكن رغم هذه أن السياسة تطبق منذ (55) عاما، فأن الحركة الكردية لاتزال تستمر. في أعوام 1923- 1928 مثلاً، كانت الإمبريالية الإنكليزية في جنوب كردستان غالبا ما كانت تستخدم القدرات الجوية الملكية البريطانية ضد الحركة القومية الكردية. وقد خلقت شتى المعوقات في وجه عملية تشكل الكرد كأمة، وتشكيل الدولة الكردية. وكانت القيادة الكمالية في الشمال الكردستان تشدد من يوم لأخر، سياستها العنصرية وإجراءاتها الكولونيالية، ومحاولات القضاء على الأمة الكردية عن طريق الإبادة الجماعية، وعن طريق التهجير الداخلي والإذابة. وكان ذلك يستمر بطريقة وحشية وسريعة. وكانت الإمبريالية الفرنسية في سوريا، والنظام الملكي لرضا شاه في إيران يستمران في سياستهما العنصرية والكولونيالية بأساليب مشابهة. أن الدولة العنصرية التركية، تعرف جيدا أن الأمة الكردية أمة مضطهدة، وتعرف أيضا أنها محرومة من كل دعم أممي. تعرف أن أعداءها كثيرون وأصدقائها قلة لدرجة نستطيع القول أنها بدون أصدقاء. ولهذا عندما تطبق في كردستان أشد أشكال السياسة عنصرية واستعمارية، فأنها تعرف أنه لن يكون هناك أية احتجاجات. وأن الأمر لن يطرح في المنظمات العالمية المختلفة، ولن تكون هناك أية شكاوى ضدها. وبالنتيجة أن الأمم المتحدة واليونسكو والبرلمان الأوربي لن تلاحظ السياسة العنصرية المطبقة من قبل الدولة التركية بحق الأمة الكردية. وسينتج أن هذه المنظمات التي تثير ضجة صدمية في مسائل حقوق

الإنسان وحق الأمم في تقرير مصيرها لن تفهم ولن تسمع شيئا عن النضال القومي الكردي. ومن جهة ثانية فأن الصحافة التركية والتي هي نسخة مماثلة في العنصرية والكولونيالية، والكتاب الأتراك بالطبع لن يبدوا أية مشاركة. أن المهتمين بحقوق الإنسان وحرياته، وبالديمقراطية والمساواة من أساتذة الجامعة والبروفسورية والكتاب سيصمتون، ولن يشغلوا أنفسهم بالعنصرية والكولونيالية. حتى الحركة الاشتراكية التركية، تستخدم كلمات ملتهبة، كمحاولة لإظهار نفسها بمظهر الأممية، سوف تحاول تمويه العنصرية والكولونيالية، ورغم ذلك سيتمر ترديد شعار الكمالية تعني معاداة الإمبريالية والكولونيالية وهي إلى جانب المضطهدين.

والكرد يخوضون نضالهم الوطني التحرري بين الأعداء، وهم يجب أن يقاوموا المصاعب التي يخلقها أعداؤهم . وليس لهم أصدقاء تقريبا الأمر الذي يعود إلى تقسيم الكردستان. أن البلدان التي تقتسم كردستان تتعاضد فيما بينها وتتخذ أشد الأشكال قمعية ضد الأكراد. وتتسق بين بعضها البعض. والكرد الذين يخوضون النضال من أجل الحرية والاستقلال في كل واحدة من هذه البلدان، لا يمكن أن يجدوا الحماية في أي مكان. وبالعكس تماما، فالحدود تغلق، كما يجري القبض على مناضلي حركة التحرر الوطني الكردية على الحدود، ويسلمون إلى البلدان المطالبة بهم. وتنصب لهم المشانق. ولا يستطيع الكرد الحصول على أي دعم اقتصادي أو سياسي. وهم لا يستطيعون أن يتخلصوا بسهولة من الأشوطة التي تقيدهم، والموضوعة من قبل الحكومات العنصرية التي تستعبد كردستان. فالكرد لا يمكن مقارنتهم أبداً ـ من ناحية التسهيلات المتوفرة ـ برفاقهم المناضلين الفلسطينيين. أن الدولة التركية العنصرية تمارس بهدوء اعتداءاتها، لأنها تعلم جيدا وضع كردستان. وهي تعلم أنها بسياستها الكولونيالية والعنصرية لن تثير مشاعر أو احتجاج أحد. وهكذا حين يجري الحديث عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية من جهة، تمارس بقوة المعوقات الكولونيالية والعنصرية بحق الأمة الكردية بكل هدوء من جهة أخرى. وفي هذه الحالة، فأن المنظمات من قبيل الأمم المتحدة واليونسكو مدعوة للوقوف باهتمام أمام مشاكل الأمة الكردية في الشرق الأوسط، هذا إذا كان يراد حقا للمبادئ السامية مثل حقوق الإنسان وحق الأمم في تقرير مصيرها والمساواة ألا تظل مجرد كلام، بل أن تتحقق في الحياة يجب التصرف على هذا الشكل تماماً. لأنه بهذا الشكل فقط يمكن تحقيق وترسيخ المساواة بين الأمم وتكريس السلام، وحماية وتطوير المبادئ الأساسية لعصرنا.

الديمقراطية التركية والمسألة الكردية

لقد جرى بحمية منقطعة النظير، خلال مجرى تاريخ الجمهورية كله، الترويج عن المزاعم التي تنص (الكرد هم أتراك). وكان يجري التأكيد بأنها - أي المزاعم - بأنها رؤية علمية بل هي النظرة الأكثر علمية التي لا يمكن أن تثار حولها الشكوك ولا يجوز انتقادها أو تغييرها. وبما أن هذه النظرة هي ضد معطيات الواقع الحقيقي، ضد وجود الأمة الكردية.

فقد جرى الدفاع عنها بكل وعي وإصرار. وجرى ضمان الدفاع عنها عن طريق قانون الدولة وقانون العقوبات.

كما أن الأعمال الموجهة ضد هذه الرؤية أخضعت إلى إجراءات انتقامية. وعملت الأوساط الرسمية كلها لإخضاع المجتمع عن طريق السجون والضغط والإجراءات. هذه الرؤية أعيد تأكيدها حرفيا في قانون عام 1961 حيث يقال (الدولة التركية بشعبها وأرضها لاتتجزأ). في القانون المقر عام 1966، قانون الأحزاب السياسية التركية الذي يقع في (648) صفحة جرى تأكيدها بأكثر ما يمكن من الوضوح. حيث جاء في الفقرة (89)من القانون وبمسألة حظر الأحزاب السياسية ما يلي « لا يجوز للأحزاب السياسية أن تمارس أية دعاية تنص على اعتبار أنه توجد في الجمهورية التركية أقليات ترتكز على قاعدة التمايزات الدينية أو اللغوية أو الثقافية. لا يجوز للأحزاب أن تخدم أهداف تجزئة شعب الجمهورية على طريق حماية وتطوير الثقافة واللغة اللاتركيتين.

واليكم ما يمكن استنتاجه من هذه الفقرات. في حدود الجمهورية التركية توجد لغة أخرى غير اللغة التركية. وهي موجودة بصورة واقعية، وهناك ثقافة غير الثقافة التركية غير أن إعلان عن وجودها محظور. كما أن حماية وتطوير هذه اللغات والثقافات أو محاولة تطويرها ونشرها أمور ممنوعة، وكما يلاحظ. فأنه عن طريق القوانين يجري رفض حقيقة اجتماعية وإنكار واقع موضوعي. ويجري التأكيد على أن الأمة التركية والأمة الكردية تتركزان في وحدة لا تتجزأ هي الأمة التركية. وتوضع العراقيل في وجه كل من يعلن وجود الأمة الكردية عن طريق قوانين العقوبات. وليس من الصعب أبدا أن نفهم قصور هذا القانون عن إعطاء حلول علمية لقضايا المجتمع والتركيب السياسي للأحزاب السياسية التركية. هنا يجري الخلط بين المصطلح القومي « امتيازات المواطنية التركية » وبين حقيقة اجتماعية من قبيل - الوجود الحقيقي للأمة الكردية - وتبذل جهود خاصة للخلط العمدي بين هذين المفهومين، وللمثال فقد جاء في كل من قانون 1924 وقانون 1961 ما يلي :

« كل من يقول أنه تركي فهو تركي بغض النظر عن نوعية دمه. كل من يتقبل بإخلاص بأنه تركي هو تركي، يكفي فقط أن يتحسس بعقله وقلبه سعادة أن يكون تركيا ».

وهم بهذه الكلمات يرمون إلى إثبات أن قومية أتاتورك وبكلمة أخرى أن القومية التركية ليست عنصرية النزعة لقد ورد كل من يتقبل بإخلاص أنه تركي هو تركي، ويجري التأكيد بأن هذا الوضع لا يرتبط بأية قوانين قمعية، كما يجري إعلان أن القضية ستحل في جوا من التروي الهدوء. رغم أن المسألة ليست بهذه البساطة تحل هكذا بقانون أو قانونين. وبكلمة أخرى المسألة بالأساس هي قضية اجتماعية لا يمكن أن تحل فقط بقوانين حقوقية.

يقتضي الأمر هنا أن نتساءل ما هو مصير أولئك الذين لا يتقبلون التركية. أولئك الذين يريدون أن يظلوا كرداً والذين يحافظون على المجتمع الكردي ؟ بهذا الصدد تنص القوانين « كل من يتقبل بإخلاص أنه تركي هو تركي » هنا يكمن جوهر القضية. وهي تولد من حقيقة نوعية التعامل مع أولئك الذين يجاهرون بكرديتهم. وهذا ما نلمسه في الواقع الحي. في الحياة المعاشة. فالشيء الوحيد الذي ينتظر هؤلاء الناس هو الاعتداء والاستبداد والسجون لأن من المحظور أعلان وجود لغة أخرى غير التركية

في حدود الجمهورية التركية. وتأكيد هذا الأمر جريمة. فقانون الدولة وقانون العقوبات يسن المراسيم ضد هذه (الجريمة) وحيث أن الأمر كذلك فيجب ألا نبحث عن ضمانات قومية أو أي محتوى ديمقراطي في هذا القانون القائل « كل من يتقبل بإخلاص بأنه تركي هو تركي » وما شابهه من القوانين. أذ هي تقف في صميم الإرهاب الحكومي قي كردستان. لأنها تطلب من الجميع أن يكونوا أتراكا. وتؤكد من لا يعلن « أنه سعيد بكونه تركيا » لا يمكن أن يتمتع برعاية الدولة، وبحق أولئك الذين يرفضون التتريك، الذين يؤكدون أنهم كرد، أولئك الذين يريدون المحافظة على المجتمع الكردي، تتخذ شتى الإجراءات لاعادتهم إلى صفوف الأتراك. وإذا أصروا رغم ذلك في رفض التتريك حينئذ يشرع حق أبادتهم. وهذا ما يتم في الواقع.

إن كردستان اليوم مستعمرة دولية في الشرق الأوسط. حتى أن وضع الأمة الكردية أدنى بكثير من وضع المستعمرات. ففي تركيا مثلا لا يعترف حتى بوجود الكرد. وتتخذ شتى الإجراءات لاضطهاد وبعثرة وإبادة الكرد وكردستان. والشروط الرسمية لمساواة الكرد والأتراك هي أن يقبل الكرد تتريك أنفسهم وهذه عنصرية واستعمار لا يمكن أن نشاهدها في أية منطقة أخرى من العالم. لأن النوعية القومية لأية أمة لم تسلب عن طريق إعلان عدم وجودها. ورغم كل هذا، تظهر الدولة نفسها بمظهر الدولة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان. وارتباطا بذلك، فأن الدولة التركية تعد رسميا من الدول القليلة التي تحترم حقوق الإنسان في العالم. أنها من جهة الدولة التي تطبق السياسة العنصرية والكولونيالية في كردستان. ومن جهة أخرى إحدى الدول القليلة في العالم المحترمة لحقوق الإنسان أنها تحاول الإبادة الشاملة للمجتمع الكردي وتخنقه وتجزؤه ومع ذلك فهي « دولة ديمقراطية » تستعبد الكرد وتقيدهم بالسلاسل وفي الوقت نفسه « تقف إلى جانب الأمم المضطهدة » وهذه الأعمال كلها متناقضة فيما بينها. أنها أعمال متنافرة يجري التنسيق بينها عمدا. وهي في الوقت نفسه العوامل الأساسية التي تلعب دورا هاما في بلورة وتطور الأيديولوجية التركية الرسمية. وهي بالأساس الخصائص الأكثر أهمية للأيديولوجية الرسمية السائدة.

إن العناصر القيادية في المجتمع ومؤسسات القضاء والمعاهد التربوية المختلفة والنقابات والمجالس والأحزاب السياسية والروابط مجبرة كلها على أن تتبنى هذه الإيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب. والواقع أنها قد تقبلت هذه الإيديولوجية المرتكزة على الكذب دون أي اعتراض على أنها وحدها الصائبة، وحدها الصحيحة، ومن الهام، بل من الضروري أن ندرس تأثير الإيديولوجية التركية الرسمية على الطريقة التركية في التفكير. يتطور الفكر التركي في مستويين أثنين. وهو يستقرئ الحوادث من مستويين مختلفين، من مستويات عديدة. ويعود السبب الأساسي إلى هذه التقييمات الازدواجية والمتشابكة إلى القضية الكردية. وتصبح هذه المسائل مفهومة إذا أخذنا المسألة الكردية وسنحاول التوضيح من خلال الأمثلة التالية: بالتوافق مع التفكير التركي، ومثلما هو معلن في قانون عام 1839، يجب أن تؤمن الدولة العثمانية واستمراريتها الجمهورية التركية، المساواة بين الجميع بغض النظر عن أية التمايزات دينية أو لغوية أو ثقافية ومن أجل إثبات تجاوز الاختلافات اللغوية يشار إلى مايلي: لم تتدخل الدولة العثمانية إطلاقا في مسائل الدين والعبادات للمسيحيين واليهود الذين كانوا تحت سلطانها، بل أطلقت لهم الحرية فيما يخص مسائل الدين والعبادات ولم تجبرهم على اعتناق الإسلام. هذه هي أيضا سياسة الدولة التركية فهي لم تجبر أي مسيحي أو يهودي على اعتناق الإسلام بالقوة وليس لديها بالأساس مثل هذه التوجهات. وإذا كان التصريح المعلن أعلاه في الواقع يطابق الحوادث ونتائجها. فالأمر معقول تماما. أما أن التصريح يطابق أو يخالف الواقع الحقيقي فهذه مسألة أخرى. غير أن عبارة تجاوز التمايزات العرقية واللغوية لا يمكن أن تجد تفسيرا مشابها. ليس لها أي تفسير ذا مستوى ديمقراطي فحسب، التوضيح المذكور أعلاه من المفروض أن يستتبع هذا الأمر منطقيا تمتع الأمم اللاتركية أيضا بحرية المحافظة على خصائصها القومية. ومثلما يعترف بحقوق المسيحيين واليهود بأن يظلوا مسيحيين ويهودا من الضروري أن يعترف بالخصائص النوعية للقومية الكردية والمجتمع الكردي، ولكن جوهر القضية ينحصر في أن حق الأمم اللاتركية وعلى الأخص الكرد في أن يعيشوا في مجتمعهم الكردي لا يعترف به إطلاقا. وهذا التصريح أي تجاوز التمايزات العرقية واللغوية يراد به كهدف تتريك فقط. وفقط بعد أن

يتقبل الكرد تتريك أنفسهم كأمر واقع يمكن حينئذ مساواتهم بالأتراك هذه المساواة الشرط الذي سيتصل بموجبه الكرد، بموجب قبوله، من وجودهم الخاص، ومن انتمائهم القومي، هو في المحصلة النهائية لا ديمقراطي. وهو يفترق مع موضوعية الكرامة الإنسانية في الوجود، مع وجود الإنسان نفسه ومع الفهم العلمي لوجود الإنسان. وهو يتعارض بحدة مع مثل العصر الأساسية. عندما يتجرد إنسان ما من انتمائه القومي ـ أي عندما يتجرد من نفسه ـ من جوهر وجوده فأنه يمنح بذلك نفسه للعبودية أي يتحول إلى مجرد عبد. الإنسان الذي يتنصل من انتمائه القومي الخاص ويتقبل انتماء غيره هو إنسان مغرق في العبودية والذل حتى الصميم. ولن يغير من جوهر الأمر احتمال تمتع الكرد المتنصلين لانتمائهم القومي والمتقبلين للجنسية التركية لشتى التسهيلات فماذا يبقى لإنسان يتجرد من وجوده الخاص ؟ مثل هذا الإنسان حتى لو أنه أصبح قائدا أو نائبا في البرلمان أو وزيرا أو مديرا عاما أو برفسوراً لا يمكن أن يعوض الأذى الكبير الذي ألحقه بنفسه. أن الازدواجية في التعامل مع الظواهر هي خاصية أساسية للطريقة التركية في التفكير. فالمفكرون الأتراك يؤيدون بحماس حركات التحرر الوطني في شتى أنحاء العلم ويصفقون لها بحماس بغض النظر عن مكانها أو زمانها ويمدحون نجاحاتها. ويبرزون تألمهم لاخفاقاتها. ولكن هؤلاء الناس أنفسهم وشتى المؤسسات التركية الرسمية يتعاملون بعدائية واضحة مع أي حركة وطنية تحررية تنشب في أي جزء من أجزاء كردستان. ويقللون من أهميتها حينما يعلنون لأنها تحرك من قبل الإمبريالية. أن الجامعات التركية، والصحافة ومعاهد التربية والتعليم ومؤسسات القضاء . ...الخ يلعنون معاهدة سيفر، ويبرزونها كمشروع لتقسيم الجمهورية التركية، بينما يتناولون معاهدة لوزان كانتصار. وفي لوزان بالضبط شنت سياسة فرق تسد بحق الأمة الكردية. وبموجبها جزء وطن الكرد وجرت محاولة مسح أسم كردستان من لغات العالم ومن التاريخ. أن معاهدة لوزان بمعنى الحرفي للكلمة هي معاهدة إمبريالية، لصوصية. ولكن الفكر التركي الذي يتعامى عن وجود الأمة الكردية، يقيّم مثل هذا التقسيم للأمة الكردية كثورة، لكن الأحداث ومسيرة الحياة الواقعية لدلالات على أن معاهدة سيفر فقدت مصداقيتها منذ يوم الأول لتوقيعها. وجرى رفضها قطعيا. إذ لم تكن هناك قوة تقف وراء تطبيقها. لقد تركت معاهدة سيفر للأتراك أراضي في وسط الأناضول. وكان هدف تقسيم كردستان وتطبيق سياسة التجزئة بحق الأمة الكردية هو القضاء التام على الخصائص النوعية للقومية الكردية.

ماذا يريد المفكرون الأتراك عندما يكتبون بخصوص الأحداث المتعلقة بتجزئة كردستان « كانت معاهدة سيفر ترمي إلى تجزئة وطن الأتراك لقد قضينا على هذا المشروع الإمبريالي. وبانتصارنا في نضالنا التحرري ضد الإمبريالية نجحنا في تأسيس الدولة التركية الجديدة...الخ. وعندما يتطرق الحديث إلى أمر يتعلق بكردستان فأن المفكرين الأتراك يتصرفون بلا مبالاة وكأنهم لم يسمعوا شيئا أو يصرخون قائلين « ليس هناك شعب يدعى الشعب الكردي » ويتجنبون كل ما من شأنه أن يثير النقاش حول هذا الموضوع أو أنهم يرفعون ضدك التقارير إلى أجهزة الأمن الحكومية ويتهمونك بالتآمر على تجزئة الدولة التركية. أن ازدواجية الفكر التركي هي السائدة في الدولة التركية وفي هذا الصدد يمكن أن نورد أمثلة عديدة في كل مكان، وفي شتى الأزمنة، وهكذا مثلا في أوربا، وخاصة في ألمانيا الغربية يوجد تجمع كبير للعمال الأتراك تهتم الحكومة التركية بشتى مشاكل هذا التجمع السكاني. وارتباطا بذلك تولي أهمية خاصة لقضايا الثقافة التركية. وتتخذ الإجراءات لتربية الأطفال بالتقاليد الثقافة التركية. وتبذل كل ما بالإمكان لئلا ينسوا لغتهم الأم اللغة التركية. وتلقى جهود الدولة التركية هذه الترحاب والاستحسان والتشجيع من قبل مفكرين الأتراك. هذه الحكومة نفسها تتخذ شتى الإجراءات لصهر أطفال الكرد وقتل الروح الكردية فيهم . أن الدولة التركية التي تبذل الجهود لتمكين الأطفال الأتراك في ألمانيا، لأن يتعلموا بلغتهم الأم، هي نفسها التي تزج في السجن كل من يقول يجب أن يضمن للجميع في تركيا إمكانية التعليم بلغتهم الأم في المدارس الابتدائية وتقدمهم للمحاكم، وتحظر نشاط الأحزاب السياسية التي تتقدم بمثل هذه المطالب. لأنه في عداد الجميع يدخل الكرد أيضا. ويستنتج من ذلك منع الكرد وأطفال الكرد من تلقي تحصيلهم العلمي بلغتهم الأم. والهدف الأساسي للحكومة التركية من وراء ذلك هو دفع اللغة الكردية إلى طي النسيان والقضاء على المجتمع الكردي وتعميق عملية التتريك. أن أعمال الحكومة التركية هذه تلقى الاستحسان من جانب الصحافة التركية والكتاب الأتراك حين يكتبون قائلين« هذا هو الحل الأكثر

ديمقراطية للقضية وهو الحل الأكثر إنسانية» أن الأطفال الكرد عندما ينسون لغتهم الأم، لغتهم الكردية، وعندما يظلون بعيدين عن تأثير الثقافة الكردية سيكونون أكثر الناس حيرة، ويعتبر شركاء في هذا العمل كل من الصحافة والنقابات والروابط والمجالس والجامعات والأحزاب، ولن يغيب عن بالنا أن الدولة التركية تستمر في ممارسة أساليبها العنصرية والكولونيالية في التضييق، وملاحقتهم، كأجراء لـ (حماية) الناس. أن الكتاب الأتراك والصحافة والراديو والتلفزيون...الخ، كلهم ضالعون في هذا الأمر ويشجعونه. إن ازدواجية الفكر هي واحدة من الخصائص الأساسية للأيديولوجية الرسمية التركية. كما أن الفكر السائد في الجامعات التركية، والذي من المفروض أساسا أن يقوم ـ كمهمة أساسية له ـ بتطوير الطريقة الآنفة الذكر في المحاكمة. بيد أن الطريقة الازدواجية في التفكير كمنهج متنافرة ومتعارضة بصورة سافرة مع العلم. أن الفكر الجامعي التركي، والصحافة التركية، ومؤسسات القضاء، والأحزاب السياسية والمجالس والروابط تنكر وجود الأمة الكردية، هذه المنظمات والإدارات تقول كل من يعيش في تركيا هو تركي، بيد أن هذا المنطق ليس علميا، لأن العلم موضوعي ويقاد من الأحداث، والعلم ورجل العلم ليس لهما حق الإنكار وجود الأمة الكردية ورفضها، لأنه يجب أن يحاول فهم الأحداث والولوج فيها. والجامعة بصفتها مؤسسة علمية، مدعوة لتطوير العلم، ليس من حقها إنكار أحداث الواقع، لأن فهم وتمثل وتوضيح الظاهرة المعنية هي المدخل إلى فهم الأمور، ورفض الحادثة واعتبارها غير موجودة هي أمور تدخل في صلب المنهج الأيديولوجي. ومن هذا المنطلق فأن على المؤسسات القضاء التركية والأحزاب السياسية برفضها لظاهرة ما، أن تدفع مقدما جزية خروجها عن الفكر العلمي. أن الحقيقة هي جزء لا ينفصم من الطريقة العلمية في استقراء الأحداث ولا يمكن الاستغناء عنها. أما المنهج الذي يرفض الظاهرة ويتعامل معها من مواقع إنكارها، فيعطي المؤسسات المشار إليها، فقط حرية أن تؤسس وتنشر الأيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب.

عند دراسة الأحداث يجب تناولها بكليتيها. لأن البعض منها أذ يلعب من زاوية ما، دور المؤثر، فأنها من جهة أخرى تلعب دور المؤثر عليه، ولهذا وبغية الولوج عميقا في معرفة الحدث المعني، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار لمختلف علاقاته الداخلية والخارجية. والشرط الأساسي لكل ذلك، هو دراسة الحدث نفسه، وتقيمه من مستوى قيمته الحقيقية. أن العلم بطبيعته محايد. أن تتخذ في العالم طرف تيار ما، أو أن لا تتخذ، لا يعني أن تقوم بتزوير الواقع أو تجاهله. ولا يجوز أساسا أن يجري الكلام حول حقيقة استحالة إقحام السياسة في المعارف العلمية بيد أن المعتقدات السياسية لا تحول دون إمكانية امتلاك المعارف السياسية. وبطبيعة الحال فأن هذه المعتقدات لا تؤدي البتة إلى مجالات تزوير وتجاهل الواقع الموضوعي، لأن العلم الموضوعي وهو يهتم بدراسة جميع الأشياء دون استثناء. وهاهو الفكر الجامعي التركي، والصحافة التركية يسهلان عملهما باستعاضتهما فهم ومعرفة وتوضيح قضايا الأمة الكردية. بالنفي الساطع لوجودها الموضوعي وبتهربهما من صعوبات وفهم بروز المشكلة يقومان بتلقين الدعاية الأيديولوجية الحكومية الزائفة، موقعين نفسهما حتى في هذا العمل، في التناقض بين فينة وأخرى، ومن مكان إلى أخر، رغم أنه من المفروض في حالة غياب المعارف الكاملة، التوجه الجامح نحو العلم دون أن نقيم وزنا للزمان والمكان. ولا يكلف الفكر الجامعي التركي نفسه عناء فهم وكشف وجود الأمة الكردية، بل يندد بكل المهتمين بالقضية الكردية، وبأولئك الذين يحاولون إعطاء حلول علمية لمسائل تركيب المجتمع الكردي. ويتهمهم بتجزئة المجتمع التركي. هذا العمل بدون شك لايمت بصلة إلى المنهج العلمي في الدراسة والتحليل، ومن الواضح تماما أن هذا المنهج يمهد بذلك لمجرى سهل لتطوره، لأنه من الصعب حقا أن تفهم وتتمثل وتوضح الحقيقة، فهذا يحتاج إلى جهود مضنية. أما أن تتهم وتندد فهذا بسيط جدا. أن الفكر الجامعي التركي، والصحافة والكتاب. ..الخ، بازدواجيتهم في التفكير يدعمون استعباد الأمة الكردية، وتجريدها من حقها في الوجود، واصفين مطالبهم ورغباتهم هذه بالموضوعية وفي الوقت نفسه يؤكدون أن ذلك في صالح الدفاع عن حقوق الإنسان وعن الديمقراطية والعملية الثورية. أن القرارات الحقوقية في القضية الكردية الصادرة عن المحاكم التركية العليا ليست قرارات حقوقية بل هي قرارات سياسية. استنادا إلى قانون الدولة التركية، تعتبر الجمهورية التركية واحدة لا تتجزأ بشعبها وأرضها، بهذا ترفض المؤسسة الحقوقية التركية وجود الأمة الكردية، أي أنها الواقع

الفعلي. وفي هذه المسألة ليس هناك أي اختلاف بين مواقف الأحزاب السياسية التركية الممثلة في مجلس الشعب وبين مواقف المحاكم القائمة. هكذا تُزَجُّ الجهود المستندة إلى قرارات المحاكم الرسمية لنبذ وجود الأمة الكردية. وفي الحالة هذه فأن مؤسسات القضاء من قبيل محكمة النقض، ومجلس الدولة، والمحكمة العليا تنزلق نحو مواقع مؤسسات منفذة لأوامر الكولونيالية التركية بحق كردستان والأمة الكردية تماما مثل الحكومة والجندرمة والشرطة والهيئات الاجتماعية القيادية. مثل هذا القضاء ليس ألا، غير مجرد مؤسسة منفذة. وبهذه الطريقة فأن المحاكم المدعوة أصلا إلى منح العدالة والكشف عن الحقيقة تحاول حجب الحقيقة لضمان سيادة الأيديولوجية الرسمية القائمة على النفاق. لقد تحولت المحاكم« المستقلة» إلى مدافعات شرسات عن العنصرية التركية. وعلى النقيض من مواقعها وأعمالها العنصرية والكولونيالية تنجح الدولة التركية في أن تظهر نفسها بمظهر الدولة الديمقراطية والمحبة للحرية، ويقيم مفكروا الجامعات الأتراك، ورجالات العلم أعمال الحكومة التركية في كردستان« بديمقراطية»، ويتهمون المدافعين عن الحقوق القومية الكردية بعرقلة تطور هذا المنهج الديمقراطي، لأن الإجراءات العنصرية المطبقة في كردستان، أظهرت دوماً كإجراءات ضرورية لرعاية السكان. وتصدر المحاكم الأحكام على كل من ينشر خلاف هذه المواقف. ففي هذا السياق، وخلال عام 1971 جرى حظر حزب العمل التركي من قبل المحكمة العليا لأنه أعلن عن وجود الكرد في المناطق الشرقية من تركيا. خلال عام 1980، ولنفس السبب جرى حظر حزب الكادحين الأتراك من قبل المحكمة العليا نفسها، لأنه أعلن حق الكرد في أن يتعلموا ويتلقوا تربيتهم بلغتهم الأم. إذ وردت في برنامجه الحزبي فقرة بهذا المضمون. لقد اقتبسنا أعلاه فقرة من قانون الأحزاب السياسية التركية، والمتعلقة بحظر الأحزاب السياسية، ورد فيه منع أعلان وجود لغة أو ثقافة غير تركية في حدود الجمهورية التركية، ولا يمكن أعلان أية مطالب لتطوير ثقافة أخرى غير التركية. ورغم ذلك يستمر وجود الفقرة 12 من القانون المقر عام 1961 والتي تنص:

(كل الناس متساوون أمام القانون بغض النظر عن لغتهم أو عرقهم أو أصلهم أو مواقفهم السياسية أو معتقداتهم الدينية أو الفلسفية. ليس هناك امتياز لأي مواطن أو عائلة أو فئة اجتماعية أو طبقة).

أليس من المضحك حقا أن تطبق سياسة عنصرية كولونيالية في كردستان، وأن لا يجري حتى مجرد التطرق إلى وجود الكرد وفي الوقت نفسه أن تطلق المزاعم عن وجود امتيازات. أو أن يعلن أنه في تركيا لا توجد لغة أو ثقافة غير تركية، وفي الوقت نفسه أن يجري الحديث عن المساواة والحرية والديمقراطية. أن كل هذا يشير إلى أن الفكر التركي نظريا يسلك طريقا متعرجا وتكتسب الأعمال المطابقة لهذا المسلك النظري أيضا ازدواجية المستوى.

وعند تنفيذ شتى أشكال السياسة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يسلك الطريق المرسوم من هذا الفكر الازدواجي. أن السبب الأساسي لطريقة التفكير هذه والأعمال المطابقة لها هي القضية الكردية. ويرمي الكماليون إلى القضاء على الأمة الكردية وصهرها، ومن جهة أخرى يحاولون بلورة تصور عن الدولة التركية كدولة ثورية، ديمقراطية معادية للإمبريالية والكولونيالية. وفي الوقت الذي ينفذ فيه الكماليون باليد اليسرى القضاء على الأكراد، فأنهم يرفعون اليد الأخرى صارخين: لقد كنا السباقين في العالم إلى قيادة النضال الوطني ـ التحرري ضد الإمبريالية والكولونيالية. لقد أصبحنا قادة ومرشدين لكل شعوب المضطهدة. وأنرنا لهم درب الحرية والاستقلال.

بهذا يخسر الكماليون كل موقع لهم، ويقعون في تناقضات صارخة. فهم لا يكفون لا عن سياسة القضاء على الأمة الكردية واضطهادها، ولا عن دورهم في قيادة الشعوب المضطهدة. أن السياسة، ووجهات النظر الكمالية، لها طريقة وحيدة لحل هذا التناقض. وهي منع كل المواقف التي تنتقدها، وزج أصحابها في المعتقلات. غير أن على خلفية القضية الكردستانية تتوضح تماما زيف الديمقراطية، ومعاداة الإمبريالية والكولونيالية التي يحاولون سواء أتاتورك أو أتباعه إضفائها على السياسة التي

ينتهجونها بحق الأكراد، وسيكون من المفيد التوقف أمام عدة نقاط متعلقة بآراء ونشاط الأمم المتحدة بصدد هذه القضية بالضبط.

الأمم المتحدة ، تركيا والكُرد

اليونسكو هي منظمة عالمية للتربية والعلم والثقافة، تتركز مهمتها في المساعدة على تطوير العلم والثقافة. وهي تحاول تطوير المجتمع والعالم على طريق العلم. كما تختص في تكريس وتطوير هذا المنهج نحو الأشياء. بيد أن اليونسكو بقرارها المتعلق بذكرى المئوية لميلاد أتاتورك قد انحرفت عن هذا المنهج، وانزلقت إلى موقع شريك أيديولوجية الرسمية، تعتبر أساسا عائقا أمام تطوير المنهج والفكر العلميين.

أن يجري تقبل الكمالية كتيار معاد للإمبريالية، معناه قبول التنسيق مع الصحافة العنصرية التركية وطريقة تفكيرها. أن القيادة الاجتماعية التركية، والمعاهد التربوية - التعليمية والأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات الدينية والجامعات، قد تقبلت جميعها دون أية شروط وجهة النظر هذه. ولو أننا اليوم أجرينا استطلاعاً للرأي بصدد هذه القضية في كل تلك المؤسسات فأن شبه إجماعا سيصوتون إلى جانب الكمالية بوصفها معادية للإمبريالية والكولونيالية. وحتى لو ورد في وثيقة الاستطلاع مثل هذا السؤال « أشر إلى الخصائص المميزة للكمالية » فأنهم سيشيرون في المقام الأول إلى صفاتها المعادية للإمبريالية والكولونيالية. غير أن النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق الاستطلاع، تلك التي تركز على الأرقام والنسب، لا يمكن أن تثبت بأي حال علمية مثل هذه التصورات لأن الأرقام أو الكمية، ليست ولا يمكن أن تكون مقاييس علمية للحقيقة. ولا يمكن اعتبار وجهة نظر ما علمية فقط لكونها مزكاة من أغلبية الناس والمنظمات في مجتمع معين. ففي العلم هناك مقياس وحيد للحقيقة، هو الأحداث بكل تشابكها وتعقدها. ويمكن اعتبار وجهة نظر ما علمية فقط بمقدار صدق عكسها لسير الأحداث الفعلي. وبعد ذلك تجري عملية انتقاء الأحداث. وعلى هذا الأساس يتم تأسيس الفرضيات، والتي هي بدورها تقيَم من زاوية سير الأحداث، أي بالممارسة، للتأكد من صحتها أو خطئها. أن الشرط الذي لا يمكن الاستغناء عنه في العلم، هو الإعلان الشجاع والثابت للنتيجة التي التوصل إليها عن طريق سلوك المنهج العلمي في التحليل. وأخفاء الحقيقة العلمية لكونها لا تروق للقيادة السياسية لا يتلاءم مع العلم. كما أن تحوير الحقيقة العلمية لتتلاءم مع أذواق القيادة السياسية هو في تحصيل حاصل منهج متناقض مع الطريقة العلمية لاستقصاء الحقائق.

هل هناك أهمية لمثال الوثيقة التي حاولنا التكهن بنتائجها الاحتمالية؟. دون شك، لأنه يؤكد أن الأيديولوجية الكمالية تجثم كدرع فوق المجتمع التركي. كما يؤكد كل أن أنسان، بل كل الناس، والمنظمات، قد تقبلت هذه الأيديولوجية الرسمية القائمة على الكذب، كنقطة ارتكاز أساسية في مجمل أعمالها وتحركاتها. عند ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، أن الأعمال الناتجة من مثل هذه« المعارف العلمية » هي بالضرورة إجراءات عنصرية وكولونيالية ومتعارضة مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة واليونسكو .

إن حق التحرر والتطور أساسي لكل الأمم، والأمر نفسه ينطبق على حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها. كما أن حماية السلام العالمي، والعدالة، وضمان التطور الاقتصادي - الاجتماعي يمكن أن يتحقق فقط عندما تضمن المساواة بين الأمم. وبقاء أمة ما تحت نير الاستغلال أمة أخرى تتمتع بالحرية والاستقلال لا يمكن أن يخدم قضية السلام والأمن العالميين.

كردستان مستعمرة دولية في مركز الشرق الأوسط، مقسمة ومبعثرة الأوصال. كل حقوقها القومية ومعالمها المادية والروحية تخضع لنهب فظيع. كما أن شعب كردستان مجزأ بالأسلاك الشائكة، وحقول الألغام وأبراج المراقبة، وثكنات العسكرية. وتتخذ شتى الإجراءات لمنع الكرد من أجزاء كردستان المختلفة للاتصال بعضهم ببعض. كردستان كلها محتلة بواسطة جنود مدججين بالسلاح، يقومون بمراقبة كل شيء. كل شيء في كردستان، حتى أدق التفاصيل اليومية، هو موضوع اهتمامات المحتلين. وتتخذ كل الإجراءات الممكنة لتفتيت المجتمع الكردي والقضاء على ثقافته القومية. كل هذا يجري تناوله كشيء

طبيعي، بل أنه في تركيا لا يعترف حتى بوجود الكرد. أن الدول التي تحتل كردستان تحاول بكل الوسائل إبقاء الأمة الكردية خاضعة لها، ولهذا تتعاون فيما بينها. وترمي هذه الدول إلى قبول الأمة الكردية لعبوديتها كأمر واقع، وألا تبدي أي نزعة نحو نيل حقوقها القومية. ولا يحق للكرد - حسب رأي هذه الدول - أن يدافعوا عن الخصائص القومية لمجتمعهم، إذا أردوا أن يكونون أناسا خيرين ومواطنين صالحين، وإذا أرادوا أن يكونوا أناسا عصريين. وألا فهم خونة للوطن. أن حملات محاربة الخصائص القومية الكردية في تركيا تتخذ أشكالا فائقة في القمع والوحشية، وهي ترمي إلى دفع اللغة والثقافة الكرديتين إلى طي النسيان. وكل ذلك يتم عن طريق إخضاع الأمة الكردية للاعتداءات والملاحقات والسجون. وعندما يرتفع، بشكل محسوس، عدد الجنود والجندرمة والبوليس في كردستان، يقال أننا نحاول أعادة السلام والأمن إلى البلاد. وعندما تحقق عمليات الإذابة نتائج ملموسة يصرح لقد توصل المجتمع إلى حالة الاستقرار والسلام. وعندما تخمد المطالب القومية للأمة الكردية في الدم في منطقة الشرق الأوسط، تنشر تصاريح من قبيل لقد ترسخت دعائم السلام، أن الأمن يسود البلاد. أن المطالبة بالحقوق القومية للأمة الكردية، والجهود المبذولة للمحافظة على المجتمع الكردي تقيَم كمرام وأعمال موجهة ضد السلام والأمن. بينما تصور إجراءات القمع المطبقة في بلاد الكرد كمؤشرات للسلام واستتباب الأمن. وكثيراً ما يقال أن نخدم الشعب هي مهمتنا. من جديد، نلاحظ الفرق الكبير بين منهج الدولة التركية في التعامل القضية الكردية، وبين منهجها في التعامل مع القضية الفلسطينية. فبينما تعتبر الدولة التركية بقاء الأراضي الفلسطينية والعربية تحت الاحتلال الإسرائيلي سببا أساسيا لعدم الاستقرار الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. فأنها، من جهة أخرى، تعتبر نضال الكرد من أجل الاستقلال، وجهودهم لإخراج بلادهم من وضع ـ كولونيالية دولية ـ عنصراً أساسياً يعيق استتباب السلام والاستقرار في المنطقة. وكعناصر أساسية لاستتباب السلام والاستقرار، يشار إلى ضرورة تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية من الاحتلال الإسرائيلي، وبقاء الأراضي الكردستانية تحت الاحتلال. هنا نلاحظ، بوضوح، المنهج الازدواجي في التفكير والتعامل لدى قادة الدولة التركية. بيد أن ذلك يشكل أيضا تناقضاً مع أصول النظام العالمي الذي ترمي الأمم المتحدة إلى تحقيقه. كما أنه يتناقض مع مبادئ التفاهم التي تناضل اليونسكو عبر جهود حثيثة للمحافظة عليها . ولا تستطيع الأمم المتحدة، بانضمامها إلى معسكر المكائد العنصرية والكولونيالية أن تحقق السلام والعدالة بالأعمال لا الأقوال. ولا يمكن أن تحافظ على ـ الانضباط ـ العالمي مرتكز على قاعدة المساواة. بل بالعكس، فهي تساعد على المحافظة على بقاء ـ الانضباط ـ العنصري والكولونيالي. وفي هذه الحالة، وطالما أن الأمر يخص مسائل السلام والعدالة والإنسانية، ولا يجوز، أن نقتنع بتقارير رؤساء الحكومات، بل يتطلب الأمر الشك فيها، ومحاكمتها للتوصل إلى مدى صحتها أو خطئها. وفيما يتعلق بالكمالية فمن الضروري التوقف بتمعن أمام التصور الذي أسسته الدولة التركية عنها كاتجاه معاد للعنصرية. وارتباطا بذلك، فمن الواجب، تحليل جوهر السياسة المنفذة في كردستان من جانب عدد من القادة الأتراك.

لقد أعلن عام 1981 عاما لأتاتورك في تركيا. وقد دشنت سنة أتاتورك هذه في 1981/1/5، بخطاب رأس الحكم التركي، ومسئول مجلس الأمن القومي، وقائد الأركان العامة للجيش التركي الجنرال كنعان ايفرين الذي قال ما يلي :

«لقد أسس أتاتورك بداية النضال ضد الإمبريالية والكولونيالية، أنار درب النضال أمام الأمم المضطهدة، وأن الدولة التركية تعتنق هذه السياسة وتطبقها دون تغير».

رغم السياسة الكولونيالية والعنصرية التي تطبق بحق المجتمع الكردي، فأن تركيا تزعم بأنها إلى جانب الأمم المضطهدة، كما تؤكد أن سياستها الداخلية والخارجية تتطور في هذا المنحى. ماذا يطبق بحق أولئك الذين يعلنون عدم صحة مثل هذه المزاعم وبماذا سيصطدم أولئك الذين ينتقدون هذه الآراء ؟ أن الجواب الوحيد دوما هو الاعتداءات الوحشية والقمع والسجون والمحاكم. والحالة هذه، فأن هذه الأفكار ليست للمحاكمة أو للانتقاد، بل تدخل في عداد المقدسات التي لا يجوز المساس بها. أنها أفكار

مطروحة للتقبل، ولترويجها واستحسانها. وبإصرار غريب يروج ما يلي: في تركيا لا يوجد من نطلق عليه أسم كردي، فالجميع أتراك، وهم سعداء بكونهم أتراك. أما أولئك الذين يقولون بوجود أمة أخرى غير الأمة التركية، أو لغة غير اللغة التركية، أو ثقافة غير الثقافة التركية. فهم خونة للوطن.

في كلمته المكرسة لعام أتاتورك قال ايفرين في الكمالية ما يلي: لقد كان أتاتورك قوميا، بيد أن فهم أتاتورك للقومية لم يكن أنانيا أو عنصرياً. وهو ليس فهما مجزأ، بل هو فهم متكامل ومتماسك. وقوميته من طراز جديد، أنها القومية التركية المتمخضة عن سعادة الشعب لأن يكون موحدا في أيام الشدة والفرح والدعاية.

هنا يجري الحديث عن عدم أنانية وعنصرية أتاتورك هل يمكن أن لا ننعت بالأنانية رأيا لا يعترف بحق الحياة للكرد، ويحاول أن يقضي على الخصائص المميزة للمجتمع الكردي، وأن يمحو اسم الكرد من التاريخ ولغات العالم ؟. هل يمكن أن ننعت باللاعنصرية والأيمان بالمساواة بين الأمم والعدالة الرأي الذي يرمي إلى إذابة الكردية في بوتقة اللغة والثقافة التركيتين. الرأي الذي بموجبه أن لم تقبل التتريك، وأن لم تتكر شعبك فليس لك حق الوجود. وعن طريق العنف الحكومي منظم يجري إخضاع الأمة الكردية. بينما يوصف كل هذا كقومية متماسكة ومتكاملة. من الواضح أنه لا يمكن أي حال من الأحوال التأكيد على أي محتوى ديمقراطي أو أي تماسك لإيديولوجية ترتكز في تطبيقها على القوة والإرهاب الحكوميين. أما الوحدة في الشدة والفرح، فيجب تقييمها كالتالي: وحدة الأتراك في الفرح ووحدة الأتراك في العناية. وهكذا فعندما الجيش التركي بإجراءات عسكرية في قبرص، فأن شعاره الوحدة في الشدة والفرح يبدأ

ترويجه بقوة، ولكن عندما يجري الحديث عن حرية واستقلال الكرد في أي جزء كان من كردستان « العراق وإيران » مثلاً حينذاك لا يوضع على بساط البحث أبدا موضوع الوحدة في الشدة والرعاية ، وعلى الحدود تتخذ الإجراءات لأعاقة الكرد في مساعدتهم لأخوتهم في الدم، وفي تقديم المساعدات الإنسانية، بل توجه لهم تهم من قبيل« لقد ساعدت البارزاني » وتتخذ بحقهم الإجراءات القمعية وتنظم المحاكم. ويحاول بشتى الوسائل أعاقة اتصال الكرد ببعضهم. والحالة هذه شعار الوحدة في الشدة والفرح والرعاية خالٍ، أيضا من أي محتوى ديمقراطي. عندما تقع الأمة التركية في ضائقة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، يرفع شعار الوحدة في الشدة والفرح والرعاية، في نفس الوقت الذي تشتد فيه الأخطار التي تعترض سبيل نضال الكرد، ويؤخذ جانب أعدائهم، بل أن كل من يناضل ضد الأخطار المحدقة بالكرد أو يقف إلى جانبهم، يعتبر عدوا للأمة والوطن. ومثل هذا الإنسان يترك لوحده وجها لوجه أمام وسائل القمع الحكومية. أن الأتراك الذين ينادون بالوحدة في الشدة والفرح والرعاية، يمثلون بسياستهم العنصرية والكولونيالية، المنبع الأساسي لكل الدعايات « الأمة الكردية». وهم وحدهم يحاولون تقرير مصيرها، ويقدمون لها العبودية والاحتلال. أية سيادة أو عزة، يمكن أن تتحسسها أمة ترزح تحت نير اضطهاد عنصري وكولونيالي ؟. في خطابه بمناسبة تدشين سنة أتاتورك قال رأس الحكم التركي ايفرين ما يلي: أن وجهة النظر الأهم، والتي تحدد الأهمية الاجتماعية لتعاليم أتاتورك هي حية للناس، وتصوره الرائع للإنسانية. فأتاتورك يفتخر بشعبه وينظر إليه بعين الفخر والأمل، في الوقت الذي يبدي الاحترام والتضامن نحو جميع الشعوب التي نتعايش معها، ويحترم احتياجاتها المنبعثة من شعورها القومي. أنه يقول قوميتنا ليست أنانية أو متعالية. هنا يزعم أن الكمالية تبدي نحو الشعوب الأخرى الاحترام وأنها تعترف بجميع احتياجاتها المنبعثة من شعورها القومي. غير أن السياسة العملية المطبقة بحق الأمة الكردية تدحض مثل هذه المزاعم. أن يجري التأكيد على احترام للأمم اللاتركية، النظام الذي ينكر وجود الأمة الكردية، والذي يسلك كل السبل من أجل القضاء على المجتمع الكردي هو تناقض مأساوي. بل هو أحد التناقضات الأساسية التي قلما نجد لها مثيلا في العالم. أن يزعم الكماليون، الذين يحاولون محو الكرد وكردستان من تاريخ العالم ولغاته، أن فلسفتهم تعترف بتلبية احتياجات الأمم الغير التركية، مأساة مضحكة حقا. وارتباطا بهذه المسألة، فمن الضروري بمكان أن نوضح مايلي:

إن الآراء التي أعلنها ايفرين هي آراء مشتركة بين قادة الأتراك جميعهم. وحتى لو أن سنة أتاتورك ما افتتحت من قبل ايفرين، بل من قبل رؤساء الجمهورية السابقين له، لكانوا تكلموا نفس الشيء تقريباً.

لأن هذه الآراء تمثل الأيديولوجية الرسمية للحكومة التركية. كما أنه من الحقائق التي لا يطالها الشك، كون رجالات المجتمع التركي قد تقبلت هذه الأيديولوجية بثبات ودون تبديل. وتؤول ضرورة حضور القيادة العسكرية الحالية، لا لضبط التحرك العسكري وحسب، وأنما كردٍ عن الابتعاد عن أتاتورك ولأن أفكاره لا توضح لجيل الشباب. وتعطي أهمية فائقة لخطورة محاولات تغييب الكمالية عن الساحة السياسية التركية. ويسرد الكماليون وقائع وأهداف الحرب التركية ـ اليونانية والحرب التركية الأرمنية خلال أعوام 1919 - 1922 كما يلي: لقد أراد الإمبرياليون تجزئة وطننا، وأرادوا استعباد الأمة التركية ومحوها من التاريخ، وكانوا يهدفون إلى أزالة تركيا من خارطة العالم. وبمحاولاتهم تقسيم وطننا إلى أجزاء أرادوا ابتلاع الأمة التركية لقمة . أليس من المفروض أن تلعب الكلمات المذكورة أعلاه كتهذيب للكماليين، الذين يدخلون في التعاون مع الإمبرياليين لأجل تجزئة الكردستان. أليس من المنطقي أن تفعل هذه الكلمات دور الرادع للكماليين، عندما يحاولون تطبيق سياسة فرق تسد بحق وطن الكرد، ويضطهدون الشعب الكردي، ويقسمون كردستان إلى أجزاء، وقضمهم التدريجي لها، يبذلون الجهود لمحوها من لغات العالم ومن التاريخ. وفوق هذا كله يعتبرون هذه الآراء والمواقف العنصرية والكولونيالية ضرورية للثورة والديمقراطية والإنسانية موقعين أنفسهم في أكثر التناقضات « ديمقراطية » في القرن العشرين. وكما أوضحنا أعلاه فأن الكماليين يعتبرون من واجبهم تطبيق هذه السياسة العنصرية والكولونيالية بحق الأمة الكردية. بهذه الطريقة اللاأخلاقية يتعامل الديمقراطيون الأتراك والكماليون ذوي النزعات العنصرية مع الكرد، ويتهمونهم ببث الروح القومية والشوفينية بين الشعب لأنهم ينشرون شوفينية القومية الصغيرة. كل ذلك لتبرير اعتداءاتهم على الشعب الكردي، والواقع أن الكماليين غالباً ما يلجئون إلى أساليب الاعتداء هذه أن نضال الثوريين والديمقراطيين والوطنيين الكرد ضد الشوفينية التركية، خاضعا دوماً لهذه الاتهامات والاعتداءات. ويجري اتهام الجميع، الاشتراكيين، الماركسيين، ..الخ، وتوصف مطالبة الكرد بحقوقهم القومية، ونضالهم من أجل الحفاظ على مجتمعهم بـ «القومية ». ويمارس الأتراك السياسة العنصرية الأكثر دموية في العالم، أما فيما يتعلق بالكرد، فأنهم يناضلون من أجل حقوقهم الإنسانية والديمقراطية والحرية. وهم يناضلون ضد العبودية ويرفضونها. ورغم ذلك يتهم الأتراك الكرد بنشر النزعة القومية والشوفينية، في حين أن نضال الكرد هو من أجل الوجود والحياة. نضال من أجل رد الاعتبار القومي لهم، وضد محاولات أزالة كردستان من خارطة العالم. ولا يمكن أبدا إطلاق صفة القومية الشوفينية على نضالات الكرد.

لكنه، ورغم كل شيء، عندما يتطرق الأمر إلى حقوق الأتراك في اليونان وتراقيا الغربية يلاحظ فورا مدى غيرة الديمقراطيين الأتراك، وأي قوميين خطرين هم « أن الحكومة اليونانية تمس بالخصائص النوعية التي تحدد المجتمع التركي، ويراد أزالة الأتراك من مناطق تراقيا الغربية. أن الحكومة التركية مدعوة للتدخل لوقف مثل هذه الأعمال. والأمر ينطبق على الأتراك قبرص وكايتيك وبلغاريا. بيد أنه سواء أكان الأتراك في يوغسلافيا أو العراق فإن خصائصهم النوعية معترف بها من جانب الحكومات المعنية. ولكن كيف هي الصورة داخل تركيا ؟ ولماذا ينعت نضال الأمة الكردية التي يربو عدد سكانها على (20) مليون، من أجل المحافظة على الخصائص النوعية للمجتمع الكردي، ونضالهم ضد الكولونيالية والعنصرية« بالعنصرية الشوفينية»؟ واضح تماماً أن الكماليين باتهامهم الكرد بالقومية والشوفينية يحاولون إخفاء عنصريتهم وكولونياليتهم الخاصة. أن حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ليست مقتصرة على أمة دون أخرى. وأن عصبة الأمم، والأمم المتحدة، اعتنقت هذه المبادئ. وأن المحافظة عليها وتطويرها مبرز كهدف أساسي في وثيقة حقوق الإنسان، والمعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى فأن الأمم المتحدة، ووثيقة حقوق الإنسان تحدد لها كهدف أساسي مسألة تحقيق هذه المبادئ على أرض الواقع. وفي مقدمة الجزء التمهيدي من الفقرة الأولى من المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسارية المفعول منذ تاريخ 1976/1/3، يجري الأكيد على أن حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها هو حق يجب الدفاع عنه دون أية شروط أو بدائل. والأمم المتحدة أيضا تؤكد أنها تبذل الجهود من أجل المحافظة على هذا الحق ومن أجل تسهيل سبيل التمتع به. وفي المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والاجتماعية والسارية المفعول منذ

1976/3/23، يجري التطرق إلى هذه المسألة في مقدمة الجزء التمهيدي من الفقرة الأولى، وإلى ضرورة تطبيق هذا الحق الأساسي في الواقع. غير أنه، لا عصبة الأمم، ولا الأمم المتحدة، اهتمت بالمسألة الكردستانية. وضمان حقوق الأمة الكردية لم تشغل أبدا بال هذه المنظمات. وفي الفترة التي كانت فيها عصبة الأمم تدافع، وبشدة عن حق الأمم في تقرير مصيرها، كانت كردستان مقسمة ومجزأة. وكانت تطبق بحق الأمة الكردية ساسة فرق تسد. وسياسة التقسيم الإمبريالي هذه تمت عن طريق المعاهدات الدولية والتي وضعت كردستان تحت الانتداب، وبالضد من أرادة الأمة الكردية. وفي هذه الحالة هناك تناقض بين المبادئ التي تعتنقها عصبة الأمم، وبين تطبيق هذه المبادئ، لأن إنكلترا في ذلك الوقت كانت عضواً في عصبة الأمم، وكان عليها مشكلة معقدة للغاية. فالعرق كان تحت الانتداب الإنكليزي، بمعنى أنه كان من مستعمراته. وكان جنوب كردستان، كونه تحت انتداب العراق، خاضعا للحماية البريطانية. وارتباطا بذلك كانت إنكلترا تطبق سياسة كولونيالية في كردستان. وكان النشاط الأساسي للإمبريالية الإنكليزية آنذاك، هو خنق الحقوق القومية والديمقراطية الكردية عن طريق العنف الدموي. ولأسباب عديدة لم تتمكن عصبة الأمم من ضمان وتطوير علاقات مستقرة وثابتة بين الشعوب. ولم تستطع القيام بواجبها بصدد المسائل المتعلقة بالسلام العالمي. وأحدثت تناقضات عميقة بين القوانين المكتوبة وبين الواقع الفعلي. غالبا ما كان الحديث يدور عن السلام والعدالة والمساواة بين الشعوب، وعن حق الأمم في تقرير مصيرها، أما في الواقع فقد كانت أمم عديدة تخضع للاضطهاد. وكانت تطبق بحقها سياسة عنصرية وحشية. هذا الفشل قاد العالم إلى الحرب العالمي الثانية، ومع الحرب انحلت عصبة الأمم. خلال عام 1945 تحسنت العلاقات الدولي من جديد تحت قيادة الأمم المتحدة. في هذه الفترة ظل حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدءا هاما. غير أن مسألة حقوق الإنسان ظلت الأكثر أهمية. وهي تسمى فترة قيام الأمم المتحدة. ورغم النجاح النسبي في إقامة نظام عالمي جديد، فقد بذلت جهود مكثفة للإبقاء على وضع التقسيم والتجزئة التي كانت كردستان تعاني منها. هذا وقد جرى تقبل سياسة فرق تسد بحق الأمة الكردية بدون تغير. وكان شرط حماية الاستقرار في الشرق الأوسط، هو المحافظة على كردستان مجزئة، بين دول المنطقة. وكانت الحقوق الديمقراطية والقومية للأمة الكردية في العراق وتركيا وإيران، تخنق في الدماء. ولئلا تتقدم الأمة الكردية بأية مطالب سياسية، وكيلا تطالب الأمة الكردية بالحرية والاستقلال، كانت تمارس بحقها اعتداءات شديدة. وحين كانت هذه المطالب تبرز رغم ذلك، كان الكرد يتعرضون للإبادة الوحشية.

وكما يلاحظ، فأنه خلال عام 1945، ورغم الجهود المبذولة لترتيب وضع عالمي جديد، لم يتغير وضع كردستان نحو الأفضل. وفي هذه الفترة أيضا، هناك اختلاف واضح بين القوانين المكتوبة والواقع الفعلي. أن الأمم المتحدة، التي تبدي أهمية كبيرة لمسائل حقوق الإنسان، والمساواة بين الأمم وحقها في تقرير مصيرها، ولتحقيق هذه المبادئ عل أرض الواقع، لا تبدي أي اعتراض على قضية بقاء الكرد دون أية حقوق إنسانية. ولا تقف ضد اضطهاد وإرهاب الأمة الكردية، وضد وضع كردستان كمستعمرة دولية. بل هي لا تأخذ أساسا كمشكلة. ويتعمد تغييب القضية الكردية عن جدول أعمال الأمم المتحدة، أذ ليس هناك صوت للكرد، وأنما تسمع فقط خطب الدول التي تقتسم كردستان. أن الدول التي تقتسم كردستان تتخذ كافة الإجراءات للحيلولة دون وصول القضية الكردستانية إلى جدول أعمال الأمم المتحدة. بيد أن انحياز الأمم المتحدة لا إلى جانب الأمة الكردية المضطهدة، وإنما إلى جانب الدول العنصرية الكولونيالية، يقلل تدريجيا من نفوذ هذه المنظمة، ويجعلها عديمة الفائدة. في مجرى معالجتها لمشاكل الأمم المضطهدة، يجب أن تستخدم الأمم المتحدة المعايير المناسبة، وأن تتجنب تلك الأفكار والممارسات التي تقنن أيديولوجيا ممارسة الدول العنصرية. بيد أن الأمم المتحدة تتجاهل أساسا وجود المشكلة الكردستانية في منطقة الشرق الأوسط، كما أنها لا تريد تفَهم وضعية كردستان كولونيا دولية وتغض الطرف عن محاولات محو اسم الكرد وكردستان من لغات العالم ومن التاريخ. أن نعت الأيديولوجيا التي تتحالف مع الإمبريالية، وتمارس سياسة التجزئة والتقسيم تجاه كردستان ، وتطبق بحماس سياسة فرق تسد تجاه الأمة الكردية. نقول أن نعت هذه الأيديولوجية بالمعادية للإمبريالية هو استخفاف من جانب الأمم المتحدة بالمبادئ التي صاغتها بنفسها.وتهتم الأمم المتحدة بقدر متفاوت من

الأهمية بالأحداث التي تجري في العالم، أذ تحتل القضية الفلسطينية والمسألة القبرصية مركز اهتمامات الأمم المتحدة، وتدخل القضية الناميبية، ونضال جبهة تحرير بوليساريو والحركة التحررية الإريترية وغيرها من الحركات في أفريقيا في مجال اهتمامات الأمم المتحدة، وكذلك بالحركة الإسلامية في الفلبين وبالمسألة الأفغانية. ما هي المعايير التي تعتمدها الأمم المتحدة عندما تضع هذه المسائل على جدول أعمالها. وعندما تبدي نحوها هذا الشكل أو ذاك من الاهتمام. ولماذا لا يجري تقبل حركة التحرر الوطني الكردية في الأمم المتحدة؟

تركيا والكرد
الإمبريالية الثقافية في كردستان

إن هدف اليونسكو هو أن تحقق سيادة العلم في العلاقات الدولية. أن تحافظ على ثقافة البشرية وأن تطورها. أن تنزل إلى ينابيع الثقافة الإنسانية، وأن تبحث عن الثقافة التي أبدعتها، وحافظت عليها الأقوام والمجتمعات إلى أيامنا هذه، أن تخرجها إلى النور. وفي هذه الحالة، فأن إحدى المسائل الهامة التي تنتصب أمام اليونسكو هي مسألة الثقافة. لقد أصبحت الثقافة في أيامنا هذه، جزء لا يتجزأ من عن مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وكونها كذلك، يجب إيلاءها الاهتمام الكافي. وتصاغ اليوم مشاريع مهمة من أجل ديمقراطية الثقافة. وتوضع قيد التنفيذ. وتضع السياسة الثقافية أمامها كهدف، مسألة أغناء الحياة الداخلية للناس. ولهذا تهدف إلى تطوير الخصائص الثقافية المحلية النابعة من التقاليد، ومن الينابيع الداخلية لكل شعب على حدة، وأخراجها إلى النور. وقد أصبح معروفاً بصورة جيدة الآن، بأنه إذا تخلفت الثقافة، وجفت ينابيعها، فأنه من المتعذر تأمين التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. هذه الحقيقة تتوضح كل يوم. وارتباطا بذلك، فإن جذب الناس إلى العمليات الثقافية، وتحقيقها في الواقع، مسألة في غاية الأهمية، وهي مرتبطة بحقوق المواطنين، كل القاطنين في بلد ما في « امتلاك الثقافة » كما تتعلق في تطبيق مبادئ المساواة بين جميع المواطنين في « امتلاك الثقافة ».

في أواخر عام 1980، عقدت في هلسنكي الندوة الأولى حول الثقافة الأوربية. وقد حضر هذه الندوة التي أقيمت تحت رعاية اليونسكو، وفود من جميع البلدان. وفي كلمة افتتاح الندوة قال رئيس الدولة الفنلندي ـ اوخو كيكونون ـ « إن الهدف الأساسي لكل سياسة ثقافية، يجب أن يكون ضمان مشاركة جميع المواطنين في دولة ما، في النشاطات الثقافية ». هذه الكلمات، تحولت إلى شعار للندوة الأولى حول الثقافة الأوربية.

بعد هذه التوضيحات الأساسية الموجزة، يتوجب علينا أن نسأل: كيف يمكن لأمة، لغتها ممنوعة من التداول وخاضعة لاعتداءات وحشية، أن تنخرط في الفعاليات الثقافية ؟ وهل يمكن للثقافة أن تتطور بمعزل عن اللغة القومية ؟ أليست الثقافة أحد تجليات اللغة القومية ؟ وكيف يمكن حماية وتطوير ثقافة تواجه شتى الاعتداءات العنصرية والكولونيالية ؟. فيما يخص القضية الكردية، واضح تماما. فاللغة الكردية ممنوعة، ولمنعها تتخذ مختلف الإجراءات. وعلاوة على اللغة الكردية، فأن الثقافة الكردية هي، الأخرى ترزح تحت ضغط رهيب. وقد أشرنا أعلاه إلى هذه الاعتداءات العنصرية والكولونيالية. كيف ستضمن مشاركة الكرد في النشاطات الثقافية بوجود هذه الاعتداءات العنصرية، وفي وسط لا يعترف حتى بوجود الكرد ؟. كيف ستؤمن مسألة أغناء الحياة الروحية للناس في ظروف القضاء على الثقافة الكردية المحفوظة المتوارثة عبر القرون، وفي شروط عزل الثقافة عن الحياة الاجتماعية ؟. كيف ستغتني ثقافة البشرية، وكل التراث الثقافي للكرد يتعرض لمحاولات الإفناء ؟.

تهدف السياسة الكمالية إلى صهر ثقافةٍ في إطار ثقافة أخرى، وإلى ما من شأنه نسيان اللغة الكردية، بردم منابعها. ومن ناحية أخرى ترمي هذه السياسة إلى تتريك كل منجزات الثقافة الكردية، وتقديمها كإنجازات للثقافة التركية. هكذا مثلا، تقدم الرقصات والأغاني والقصص الشعبية الكردية على أنها فلكلور تركي. ويعد الغناء أو الكتابة أو التمثيل باللغة الكردية جريمة عظمى. والذين يقومون بمثل هذه الأعمال يتعرضون للملاحقة ويزجون في السجون. ويعتبر خيانة وطنية، إذا تكلم في الراديو أو التلفزيون باللغة الكردية، أو حتى ذكر كلمة ـ كرد ـ . وتجري على قدم وساق، ترجمة الأغاني الكردية إلى التركية، مترافقة بتتريك اللحن والشكل الخارجي للأغنية. وبعد هذا التشويه والهدم تشارك الدولة التركية بـ « إنجازات الفلكلور هذه في المهرجانات العالمية ». هنا تتداخل عوامل نهب وصهر الأمة الكردية مع عوامل القضاء عليها. وتطبق الدولة التركية ساسة ثقافية إمبريالية تجاه الأمة الكردية. فاللغة الكردية محظورة، والتعليم يتم باللغة التركية، وتوضع منجزات الثقافة الكردية تحت ضغط آلاف الاعتداءات ولا

تتساهل الدولة التركية مع وجود أية آثار للثقافة الكردية في الحياة الاجتماعية. كيف يمكن أن يزعم بأن مثل هذا الفهم يحترم الإنسان ؟ وكيف يمكن القول بأن التمايزات تزول ؟ بل كيف يمكن إثبات المحافظة على حقوق الإنسان. بيد أن الدولة التركية تضع كل الإمكانات المتوفرة تحت تصرف أولئك الذين يتخلون عن انتمائهم الكردي وجوهرهم الخاص. أولئك الذين يقبلون بالتتريك، بإمكانهم الاستفادة من شتى الكرمات التي تضعها الدولة تحت تصرفهم. وحتى يتمكن أي كردي في تركيا أن يتساوى مع الأتراك، يجب أن تتوفر فيه هذه الشروط. أي أن يتخلى عن كرامته وشرفه. فالإنسان الذي تخلى عن انتمائه القومي، لا تبقى له أية قيمة روحية، أية ثروة داخلية. وهل يمكن لرقيق عبد أن يبعث ويطور شيئاً ؟. وهذا الأمر يتعارض مع جوهر مبادئ الأمم المتحدة، وسياسة اليونسكو الثقافية. فاليونسكو ترمي إلى بعث وتطوير كل الثقافات العالم. وتعتقد أنها بهذه الطريقة تغني ثقافة البشرية، بينما تحدد الدولة لنفسها هدفا، هو القضاء على الثقافة الكردية برمتها. وهذا منهج عنصري كولونيالي. هنا تبرز مسألة يجب أن نتوقف عندها، وهي التربية، وفي هذا المجال، تبرز إلى الواجهة، قضية تربية الأطفال في السنين المبكرة. وكما هو معلوم، فأن التربية المبكرة يمكن أن تبلغ أهدافها، عندما تتم باللغة الأم. أن حرمان الأطفال من التعليم بلغتهم الأم متناقض مع مبادئ اليونسكو في السياسة الثقافية. وأن القضاء على الثقافة القومية النابعة من التقاليد المحلية، وردم منابعها، هي أمور تتناقض تماما مع مفاهيم التربية التي تحاول اليونسكو تطويرها ونشرها، وذلك لأن هؤلاء الأطفال لن يستطيعوا أبدا بناء شخصياتهم المستقلة، والمجتمع الذي يبنى من أناس كهؤلاء لا يمكن أن يكون مجتمعا إنسانيا. أن السياسة الكمالية المطبقة بحق الأمة الكردية، في المفهوم العلمي للكلمة، هي ساسة عنصرية وشوفينية. أنها مثال على الثقافة الإمبريالية المتخلفة التي تستهدف أكثر من مجرد القضاء على اللغة والثقافة الكرديتين وتسخيرهما للأهداف العنصرية والكولونيالية. أنها تهدف إلى القضاء على الخصائص النوعية للأمة الكردية، وأزلتها من العالم المادي، ومحو اسم كردستان من لغات العالم ومن التاريخ. أن الهدف هو تكريس سيادة العبودية والاضطهاد، وخلق مجتمع بدون شخصية وكرامة. خلق مجتمع كولونيالي. أن السياسة الثقافية الكمالية مرتبطة « بالثورة اللغوية والثورة في الشكل الخارجي »... الخ. وكل ذلك مجرد تمويه، إذ يجب النظر إلى ما كان عليه الوضع في زمن الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم التحدث عن التغيرات الكبيرة التي أدت إليها هذه « الثورات في حياة المجتمع والشعب ». وهكذا يجري الأكيد على المساهمة الكبيرة للأتراك في الفعاليات الثقافية، رغم أن الكمالية ليست مؤلفة من هذه الثورات فقط. عندما يجري الحديث عن جهود الكمالية لأجراء الإصلاحات المختلفة، وعن الثورة الكمالية ـ وهي بطبيعة الحال مسائل مهمة ويجب التطرق إليها ـ تظل المسائل التي يجب أن نتوقف عندها في الظل. وهي المسائل التي يجب أن تبقى أسرارا. تلك التي تخضع مناقشتها لقوانين العقوبات. أنها مسائل الاعتداءات العنصرية والكولونيالية المطبقة في كردستان. تلك المرتبطة بالإمبريالية الثقافية المتخذة بحق الأمة الكردية. لقد أكدنا في البداية على أن النظام السياسي السائد في كردستان ليس حتى كولونياليا. وحددناه على أنه أقل بكثير من النظام الكولونيالي نفسه. فالمستعمرات الكلاسيكية لها أسمائها، والشعوب التي تقطنها أيضا معترف بها، بمعنى أن الدولة المستعمِرة تعترف بوجودها، وتستخدم أسمائها على الصعيد القانوني. أما فيما يخص الأمة الكردية، فعلاوة على النهب الذي تتعرض له قيمها المادية والروحية، تجري أيضا عملية الحط من أصالتها واعتبارها. ومن هذه الزاوية بالضبط، يجب النظر إلى الإمبريالية الثقافية المطبقة في كردستان. أن السياسة الثقافية المطبقة في كردستان تجاه اللغة والثقافة الكرديتين، هي من حيث الجوهر، أكثر تخلفاً ودموية من تلك التي تعرف عادة اسم الإمبريالية الثقافية.

تقوم الدولة السائدة أو القوة العظمى عادة بفتح المدارس في أحد البلدان المتخلفة، وتؤسس الصفوف الدراسة، وتغدق المنح، وتبعث إليها المناضلين من أجل السلام، وتعلم شعوب هذه البلدان لغتها القومية وتُدخل إليها مفهومها للقيم، ومعاييرها لهذه القيم. كما تحاول أن تؤسس علاقات اجتماعية متناغمة مع حياتها الخاصة (أي أنماط الحياة في الدولة السائدة). وبهذه الطريقة تحط من قيمة الثقافة المحلية النابعة من العادات. كما ينخفض مستوى الثقافة المتفجرة من الينابيع الداخلية. وتحاول الدولة السائدة أن تحد من حركة المجتمع، وذلك بنشر الكتب والمجلات والكراسات المختلفة، وبذلك يزداد تأثيرها السياسي

والاقتصادي على هذا المجتمع ويتكرس. وبعد ذلك تحاول من جديد، بسط سيطرتها على السياسة الخارجية والسوق الاقتصادية. هذه هي، باختصار، الخطوط العامة لنشاط الإمبريالية المعاصرة.

أين هي السياسة الكردستانية للدولة التركية من كل ذلك ؟ أنها لا يمكن حتى أن تقارن بالإمبريالية الثقافية، لأنها ترمي نحو شيء أكثر من مجرد تحطيم الثقافة الكردية. أنها عبر تدخل واضح يسبب، دون شك، الحط من قيمة الثقافة الكردية وتحطيمها. بيد أن الهدف لا يتمت في هذا الأمر وحسب، وأنما يتجاوزه إلى محاولة تقويض ثقافة كاملة من الأساس. والأمر هنا لا يتعلق بقضايا تأسيس مجتمع كردي يتعاون مع مسائل التطور من زاوية فهم الكولونيالية التركية لهذه المسائل، وأنما يتعلق بمسألة اخطر، تهدف إلى تحطيم كل شيء. وبديهي أن هذا التدخل يوفر وضعا مناسبا لتحركات الدولة الكولونيالية الرامية إلى اجتياح كل النواحي التي تستهدف تحطيم كل ما هو كردي. أن كل القيم المادية والروحية للمجتمع يجري اغتصابها، وذلك لبسط السيطرة بشكل أفضل على كردستان واستغلال مواردها، حيث أن كردستان مصدر هام للمواد الخام، كما أنها تشكل سوقا جيدة لتصريف بضائع البرجوازية التركية. لقد أفلحت القوى الاقتصادية السائدة في حل هذه القضايا عن طريق إقامة علاقات من نوع (نقود ـ مصارف ـ أرباح مصرفية) مستفيدة من الدور الهام الذي لعبته في العلاقات الدولية. وتستطيع البلدان النامية مثل تركيا والعراق وإيران أن تدعم مثل هذه العلاقات الكولونيالية عن طريق انتهاج طرائق عدوانية قاسية. أما في تركيا بالذات فأن العلاقات الكولونيالية يمكن أن تستمر فقط عن طريق القضاء المبرم على الخصائص النوعية للأمة الكردية.

ورغم المفاهيم الكمالية هذه وتصوراتها، فأن اليونسكو تُقدمها « كداعمة لنضال جميع الشعوب المضطهدة، وصديقة حقيقية لكل الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار »، وتتكلم عن الكمالية كفكر ونشاط ينير طريق نضال الشعوب المضطهدة من أجل الحرية والاستقلال. مثل هذا التقييم يتناقض مع مُثل وأعمال اليونسكو ،يتناقض أيضا مع تلك المُثل التي تحاول اليونسكو تثبيتها ونشرها وتحقيق سيادتها. وإذا انتهجت اليونسكو طويلا مثل هذا النهج فأن الثقة فيها ستضعف، وسيضعف أيضا تأثيرها، بل أنها ستصبح عديمة الفائدة. ولا يمكن لليونسكو أن تحقق أهدافها عن طريق دعم وتشجيع أعمال الإمبريالية الثقافية. وبالعكس، فأنها تستطيع كسب النفوذ إذا وقفت إلى جانب الأمم المناضلة ضد الإمبريالية والكولونيالية، تلك التي تقف وجها لوجه أمام الإمبريالية الثقافية الأكثر تخلفا ودموية، وترزح لغاتها وثقافاتها تحت ضغط عنصري فظيع. هكذا فقط يمكن أن تتحقق الأهداف التي تناضل اليونسكو من أجلها. غير أنه لحل القضايا المشار إليها من الضروري أن تتوقف الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها أمام جملة من المسائل الهامة وأن تدرسها بإمعان، حيث أن هناك قضايا يجب أ،تدرسها كل من اليونسكو واليونيسيف ولجان حقوق الإنسان. هكذا مثلا، في تركيا يخضع الكتاب في السجون إلى التعذيب. ولوثبت أن كاتبا ما يهتم بالقضية الكردية فأن الاعتداءات والتعذيب يزدادان أكثر. في السجن التركي، وراء القضبان، تستخدم شتى وسائل التعذيب الجسدي كالقبضات والضرب المبرح والركلات، ويسود تحديدا نظام ـ الفلقة ـ. كما تستخدم طريقة نزع الملابس الموقوفين والمحكومين حتى درجة العري التام: « سنفتش ملابسكم ومتاعكم ». غير أن الطريقة المستخدمة على الأغلب هي الفلقة، وفيها يرقد السجين بظهره على الأرض، وتوثق رجلاه بحبل مشدود ومثبت إلى السقف، ويجري الضرب على أخمص القدمين بأسلاك معدنية حتى فقدان الوعي. وبطبيعة الحال، فأن الكتاب يتعرضون إلى هذا النوع من التعذيب، ويضربون بالأسلاك المعدنية على الأيدي.

ويقال:

ـ هذا هو كاتبنا، لنضرب يديه اللتين كتبتا !

ـ لنكسر أصابعه والمعصم ليعرف بعد ذلك ماذا يعني أن يكتب كتاباً.

ويهاجمون بضراوة:

ـ اكسر أصابعك هذه لترى وتعلم بعد ذلك كيف يمسك القلم.

ـ اضربه على الرأس. يعثر دماغه كيلا يفكر بعد الآن.

ويبدأ بالضرب حتى تتورم الأيدي، وتنفجر الأوعية الدموية، وتسيل شرائط الدم. ..ويستمر الضرب بحماس وانفعال شرسين. بحقد وتعمد بالأذى وبكراهية لا إنسانية. انظروا جيدا، هذا هو تعذيب السجن، وهذا هو إرهاب السجن المستخدم بحق الإنسان موقوف بسبب الكتابة، لأجل إنجازه لكتاب. وهذا التعذيب والإرهاب يلاحظ عند الانتقال من سجن لأخر. أن من العار أن يتعرض كاتب للتعذيب بسبب ممارسته الكتابة. ولا يعد شرفا البتة الضرب على الأيدي لأجل « اقتلاع جذور الشر » ولـ « كسر الأيادي والأصابع المجرمة ». تطلعوا إلى هذا المشهد، كاتب يتعرض للاستجواب من قبل حراس السجن:

ـ لماذا تكتب ؟

ـ هل ستستمر بالكتابة ؟

ـ أليس جريمة أن تنجز كتابا ؟

ـ هل تعتقد أن إنجاز الكتب هي مهمتك ؟

إن ركل الكاتب، وسجنه، وإخضاعه للتعذيب هي مرآة صادقة لجوهر نظام إرهابي لا يمكن أن ينمحي من ذاكرة الناس ومن التاريخ. وهناك وجه أخر لهذه المسألة وهو أن هؤلاء الحراس لا يعرفون القراءة والكتابة ولا يستطيعون حتى أن يدونوا تواقيعهم.

يوجد فرق هام بين العلم والأيديولوجية. فعندما يحلل رجل العلم قضية ما ويتوصل إلى نتائج مهمة، لا يهمه أبدا كم من الناس يتبعونه وكم يحاربونه. أن المهم عنده هو التحليل العلمي للقضية، وأهميتها الموضوعية. لأن العلم نفسه موضوعي. أن الكشف الصائب والجريء عن النتائج التي تم التوصل إليها، هو عنصر لا ينفصل عن العملية العلمية. فعند الكشف عن وجهات نظر محددة، ليس مهما البتة مقدار الربح والخسارة أو النتائج المترتبة عن إعلانها. أما في الأيديولوجيا، وخاصة الرسمية، فأن الناس الذين سينجذبون إلى تصرف ما أو وجهات نظر محددة يحسب بدقة. ويعتبر من الأهمية بمكان تحديد عدد الناس الذين سينجذبون إلى كل تصرف أو وجهة نظر على حدة. ويجري أيضا حساب النتائج التي أدت أو ستؤدي إليها مثل هذه التصرفات أو وجهات النظر. هكذا مثلا، فأن وثيقة التاريخ التركي، ووثيقة اللغة التركية، ونظرية « لغة الشمس »، والتي كانت محاولات نشرها قد جرت عام 1930، تعكس وجهات نظر بعيدة جدا عن الفكر العلمي. أنها وجهات نظر ذات محتوى أيديولوجي. وكانت وجهات النظر هذه تتطور تحت إدارة معهد التاريخ التركي ومعهد اللغة التركية بأشراف بروفيسورية من وسط الكوادر السياسية، أغلبهم في الوقت نفسه كانوا مندوبين في البرلمان، وقد كانوا معينين من قبل أتاتورك ويتبعون توجهاته بثبات. كان أتاتورك يرمي إلى إثبات أن نظراته هي الأصح والأكثر علمية، وكان يعد في تلك الأعوام الزعيم الأوحد لحزب الشعب الجمهوري، بالإضافة إلى أنه كان يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء. والبرفيسورية الذين كانوا يبنون آراءهم، مهتدين بتوجهاته، كانوا يكافئون ماديا ومعنويا. وهذا هو أحد الإثباتات التي تؤكد على أن العلم في تركيا بطرق حكومية.

خلال الثلاثينات من هذا القرن، كان الناس الذين ينتجون النظريات اللاعلمية وحتى المنتحلة أسم العلم يكافئون ماديا ومعنويا. ومن حيث الجوهر فأن هؤلاء الناس، وهم يفكرون ويكتبون، كانوا يأخذون بعين الاعتبار ردود فعل وتوجه هذا أو ذاك ممن يملكون السلطة السياسية. وكانوا يحاولون دوما أن يظلوا في إطار نظراتهم. لقد كتبوا وهم يعزفون على وتر المعارف التي تروق للأسياد، متهربين بوعي من التطرق إلى المعارف التي ترتكز على الحوادث الواقعية ومحافظين على مسافة طويلة بين نظراتهم وبين مثل هذه المعارف، لأنهم كانوا يعلمون بأنها لن تروق لهذا أو ذاك ممن يمسكون بزمام السلطة السياسية. وهكذا فخلال عام 1930 جرى رفع المرتبة الأكاديمية لأولئك البحاثة الذين كانوا يتبعون من الناحية السياسية والفكرية خط حزب الشعب الجمهوري، وترقوا بسهولة إلى مرتبة بروفيسور وجرى دعمهم عن طريق المكافآت المادية والمعنوية. أما أولئك الذين وصموا البروفيسورية باللاعلمية فقد زجوا في السجن. وهذا أيضا يشير بوضوح إلى بين العلم والأيديولوجيا كما يؤكد على الاختلاف بين طريقة الفعل

التي يتطلبها العلم وتلك التي تتناغم مع توجهات الأيديولوجيا الرسمية. في هذه الحالة، هناك فرق كبير بين تفكير وطريقة رجل العلم، وبين تفكير وفعل الإنسان الذي يهتدي في نشاطه بالأيديولوجيا الرسمية.فرجل العلم دوما يفكر ويكتب دون أن يهتم بعدد الذين يسيرون خلفه أو فيما إذا أصبح له أتباع أم لا. أنه يكتب ويكشف بجرأة وشجاعة عن المسائل التي يراها صحيحة. أنه لا يفكر بما يمكن أن يربح أو يخسر من وراء ذلك. أما الذي يعمل مهتديا بنظرات الأيديولوجيا فأنه يخمن مسبقا رأي السلطة السياسية، وكيف سيكون رد فعلها. هكذا مثلا،عندما يحمل حارس السجن عصاه ويعذب أحد الكتاب فأنه يحسب دوما حساب كيفية تفكير وتعامل الهيئات القائمة مع هذا العمل.

توجد مصاعب جمة عند انتقاد الوثائق المتعلقة بالقضية الكردية، وعند انتقاد الكمالية من هذه الزاوية، في دولة ارتقت معاداة الكرد والخصائص النوعية للمجتمع الكردي إلى مستوى القانون الرسمي.

في كلمة موجهة إلى الشعب، بتاريخ 1981/1/17 قال رأس الحكم إيفرين، عن الوطن التركي ذو أربعة آلاف عام قائلاً:

« هناك خونة يريدون تجزئة وبعثرة وطن الأتراك ذو أربعة آلاف عام».

ماذا يعني الوطن التركي ذو أربعة آلاف عام ؟ ألم يفد الأتراك إلى الشرق الأوسط والأناضول في عام 1071، أي منذ حوالي 900 عام ؟ وطالما أن الأمر كذلك فلماذا يجري الحديث عن الوطن التركي ذو أربعة آلاف عام ؟ أن هذه المعارف مستمدة من وثيقة التاريخ التركي المشار إليها أعلاه، والتي تنص على أن الأتراك هم بانوا الحضارة الإنسانية، وأن أتراك أسيا الوسطى توزعوا في جهات العالم الأربع، وأسسوا ثقافات وحضارات مختلفة، وبموجب هذه النظرات فأن السومريين، الذين عاشوا خلال الألف الرابع قبل الميلاد في ما بين النهرين وكردستان، والهيتيين، الذين عاشوا خلال الألف الثاني قبل الميلاد في الأناضول، هم أتراك، كما أن اللغة التركية هي أم لغات العالم. أن هذه النظرات اللاعلمية لها هدفان محصوران في مساحة السياسة والأيديولوجيا. يرمي الهدف الأول إلى إثبات أن كل من يعيش في حدود « الميثاق القومي » تركي، وإلى إسناد هذا الزعم على قاعدة تاريخية. وجوهر المسألة هنا مرتبط بالكرد. أي أن يثبت بأن الكرد هم أتراك. أما الهدف الثاني فهو رفع معنويات الأتراك، وهدم المعايير الإبداعية للكرد، والحط من قيمتها وبالتالي تسهيل عملية التتريك. هذه الأيديولوجيا استخدمت بفعالية في معالجة القضية الكردية وقضية اسكندرونة، وذلك لإثبات أن الاسكندرونة تركية. ولهذا جرى تسمية العرب القاطنين فيها بأتراك اسكندرونة وطالما أن الأمر كذلك فأن الأناضول هو بلد الأتراك ذو الأربعة آلاف عام. أن تبني مثل هذه النظرات البعيدة عن المنطق، خلال عام 1981، لدليل واضح على أن الفكر التركي أبعد ما يمكن عن المنهج العلمي. وهو يشير في الوقت نفسه إلى سيادة الأيديولوجيا الرسمية على طريقة التفكير العلمية. أن طريقة الفعل والتفكير العلمية تنتقد هذه النظرات وتؤكد على خطئها، أما التفكير القائم الأيديولوجية فأنه يباركها، ولا يمس أبدا هذا الخطأ الرئيسي ويتظاهر بأنه لا يسمع ولا يرى. أن المسألة الأهم والتي يجب أن نتوقف عندها هي حقيقة أن هذه الأيديولوجيا تعترض سبيل كل نقد موجه ضدها. أن إحدى أهم الخصائص الأيديولوجيا الكمالية القائمة أساسا على الرياء هي محاربة النقد. أما الانتقادات التي تمس نقد السياسة الكمالية تجاه المسألة الكردستانية فأنها تحال إلى هيئات المختصة بقوانين العقوبات. وتقوم هذه الأيديولوجيا بمكافأة الذين يهللون ويكبرون لها، بينما تلقي في السجون كل من يقوم بانتقادها. وهذا ما يعرقل نمو الشخصية الحرة في المجتمع. وارتباطا بما سبق، فهناك بطبيعة الحال، مسائل كثيرة ملقاة على عاتق الأمم المتحدة، والمنظمات المرتبطة بها. ولكننا لا نستطيع أن نتوقع من هذه المنظمات، التي نفسها بمظهر من لا يعرف شيء عن الإمبريالية الثقافية المنفذة من قبل الكولونيالية والإمبريالية، أن تقوم بدراسة واقعية حول هذه المسألة أن الجواب الذي تقدمه الحكومة التكية عن الاستفسارات المتعلقة بالتعذيب مختصرة للغاية: « أن قانون دولتنا يحرم التعذيب، وهو حسب قوانيننا يعد جريمة. ومن هذا المنطلق فأن تأكيداتكم على وجود بعض أشكال التعذيب عندنا غير صحيحة ». بيد أن الأنظمة المختلفة التي تمارس التعذيب في العالم، غالبا ما أكدت على انتفاء التعذيب عندها،

وبكلمة أخرى فأن أولئك الذين يقولون: لا وجود للتعذيب عندنا، أنما يمارسون التعذيب بالفعل. وهم أنفسهم حولوا التعذيب إلى نهج ونظام.

لقد كان الضربة الأولى للجنرالات الذين استولوا على الحكم في 1980/9/12 هي إعلان عدم صلاحية قانون عام 1961، الذي يحرم التعذيب ويدافع عن حرية الفكر والحريات الإنسانية. وقد جرى حل المجلس الشعبي الأعظم في تركيا، كما تم حل المنظمات الإدارية المحلية، وكل الهيئات التي تشكلت عن طريق الانتخابات. أن النظام العسكري، الذي أعلن عدم صلاحية القانون، جعل أرادته بديلا عن القانون. وبرغم ذلك، فأن آلاف الشباب يقدمون إلى المحاكم اليوم، بتهمة تعديل القانون، أو بتهمة التآمر لحل المجلس الشعبي الأعظم. سيكون من المفيد التذكير بأن حرية الفكر والحريات الإنسانية وغيرها من المبادئ الواردة في القانون 1961 ستجد طريقها إلى التنفيذ، بشرط ألا تمس القضية الكردية. كنا قد أشرنا منذ البداية إلى ضرورة تناول أفكار أتاتورك في وحدة متكاملة مع أعماله، حيث أن تحليل أفكاره، وبكلمة أخرى خطاباته وكتاباته، لن يساعدنا الكثير في فهمه. أن الأهم هو تحليل مغزى أعماله. وكنا قد أشرنا، ارتباطا بهذه المسألة، إلى آراء أتاتورك عن النضالات التحررية، ومن ثم توقفنا عند ترجمته لهذه الآراء فيما يخص المسألة الكردستانية، وأكدنا على أن الآراء متناقضة تماماً مع أفكاره.

مثال أخر مرتبط بمفهوم الديمقراطية. يقال بأن أتاتورك أوضح أن السلطة ملك الشعب بدون جهود وحدود وبأنه فعل ما من شأنه أن يجعل الأمر في الواقع كذلك. لقد كان أتاتورك يفهم تماما بأن الشعب هو مصدر السلطة السياسية، وغالبا ما كان يؤكد بأن الفضل في تأثيره (أصالته، سيادته) أنما يعود للشعب. لقد كان أتاتورك نصيرا متحمسا للديمقراطية. أنه القائل بأن الديمقراطية هي القاعدة الأكثر تفاؤلا للظروف المعاصرة. أن كلمات أتاتورك السلطة ملك للشعب بدون حدود وجهود، موافقة مع التقييم المجرد لهذه الكلمات، بيد أن الأحداث والواقع الحي، لا يمنحان المصداقية لهذا التقييم. خلال عام 1923، أسس أتاتورك حزب الشعب الجمهوري، وأصبح مسؤوله العام. وخلال عام 1927، جرى التصديق على قبول النظام الداخلي للحزب، وقد تعرض النظام الداخلي للحزب، خلال السنوات اللاحقة إلى جملة من التغيرات، بيد أن المسائل الأساسية بقيت هي لم تتغير. ينص النظام الداخلي على أن المسؤول العام للحزب، أي أتاتورك، يختار بنفسه جميع أعضاء المجلس الشعبي الأعظم بالتشاور مع المؤول الثاني والسكرتير العام. بيد أن الذي يحوز على الحرية المطلقة في الاختيار يبقى أتاتورك نفسه. والحالة هذه، فأن أعضاء المجلس الشعبي الأعظم في تركيا، كانوا يعينون مثلما يعين الموظفون. أما أولئك الذين يسمون بالمقترعين الثانويين، فأنهم يرمون في صناديق الاقتراع القوائم المحضرة حسب رغبة أتاتورك، وهذه هي بالضبط مهمة المقترع الثانوي الذي ليست له أية مهمة أخرى. أن المندوبين المعينين من قبل أتاتورك إلى المجلس الشعبي الأعظم، ينتخبون في الاجتماع الأول للمجلس الجديد أتاتورك لرئاسة مجلس الوزراء. هكذا جرت الانتخابات في الأعوام 1927– 1931 - 1935، كما أن الانتخابات اللاحقة في أعوام 1938 - 1939 - 1943 - تمت بالآلية نفسها. والأمر نفسه ينطبق على الانتخابات الفرعية. عندما كان يشغر مكان ما في المجلس الشعبي الأعظم، كان مندوب أخر يعين على الفور. وقد كانت هذه التعيينات تتم بصورة أسهل بكثير من تعين موظف في وزارة، أما وجود المقترع الثانوي فلم يكن أكثر من عملية تمويه لهذه الآلية البسيطة. بيد أن تمويه الآلية لا يؤدي إلى أي تغير في جوهر الآلية .

في منهاج الحزب الشعب الجمهوري هناك مسألة هامة للغاية وهي أن أتاتورك هو المسؤول العام للحزب مدى الحياة، بمعنى أن هناك حزبا مسؤوله العام لا يتغير ما دام على قيد الحياة، ناهيك عن أن هذا المؤول العام قد أحتل في فترات لاحقة منصب المسؤول الثاني للحزب. خلال عام 1935، نرى أن السكرتير العام للحزب هو في الوقت نفسه وزير الداخلية. أن كل ذلك بدون شك، لا ديمقراطي، فلو احترمت أرادة الشعب لما كان المندوبون يدخلون أروقة المجلس الشعبي عن طريق التعيينات، ولا يمكن أساساً أن نسمي هيئة برلمانية مجلساً جرى تشكيله عن طريق التعيينات التي كانت أشبه ما تكون بتلك التي كانت تتم في ظل الأنظمة ـ التوتاليتية ـ التي كانت قد بدأت للتو بالظهور في أوربا آنذاك.

هنا يتوجب علينا أن نستطلع العلاقة بين القانون عام 1924، والنظام الداخلي للحزب الشعب الجمهوري. أن نص النظام الداخلي يرتكز كثيرا على القانون المذكور، بل أنه في نواحي عديدة يتطابق معه كلمة بكلمة. غير أنه يجب أن نتعامل مع قانون عام 1924، والنظام الداخلي للحزب المذكور كمقولات حقوقية. فحسب القانون الفعلي، تجري الانتخابات كل أربع سنوات، ويتم انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس الشعبي الأعظم في تركيا. غير أن القوانين الهامة موجودة في النظام الداخلي لأنه ينص على كيفية انتخاب أعضاء في المجلس الشعبي التركي، بمعنى أن النظام الداخلي يترك مسألة اختيار مندوبي الشعب إلى رغبة المسؤول العام للحزب. ومثلما كان يتم تعين موظف لعمل ما، كان يجري بالطريقة نفسها تعين مندوب الشعب. جلي هنا أن منصب أتاتورك كمسؤول عام للحزب أعلى من منصبه كرئيس لمجلس الوزراء، لأنه يعين مندوبي الشعب ليس بصفته رئيسا للوزراء، وأنما بصفته مسؤولا عاما للحزب، وأولئك الذين يعينون من قبله كمندوبين في المجلس ينتخبونه رئيسا للوزراء. هذه العلاقة بين الحزب الأوحد والقانون. أن مكان القلب في هذه المنظومة هو المجلس الشعبي الأعظم، وهو شعبي بالمظهر فقط. أذ أنه يوجد فقط ليعطي شكلا ديمقراطيا للعملية السياسية، وهو ليس هيئة منتخبة من الشعب ومؤسسة على قاعدة الانتخابات، كما أنه لا يمثل أغلبية الشعب والأمة. وأنما يمثل أرادة شخص واحد فقط. ومما لا جدال فيه، أن المنظمة التي لا تملك بناء تنظيما ديمقراطيا، لا يمكن أن تقوم بأعمال ديمقراطية، حتى لو تجاهلنا حقيقة أنه حتى في السنوات التي كان أتاتورك يقول فيها « السلطة ملك للشعب بدون جهود أو قيود » كان يستطيع أن يقول أيضا « أنا أجمعكم هنا، وعندما أريد، أستطيع أن أفرقكم وأن أشيعكم ». أن كل هذا دليل على أن أتاتورك لم يعطي الأولوية للديمقراطية، ولهذا لا يمكن القول بأنه احترم أرادة الشعب ووقف إلى جانب التفكير والمنهج الديمقراطيين. معروف أن المطالب السياسية (المستندة إلى أرادة شخص واحد) تقيم سلباً من وجهة نظر حقوق الإنسان، وهناك تناقض جلي بين مفهوم إنسان واحد ومفهوم حقوق الإنسان، أما أن هذا التناقض كان يطمس ولم يكن يجري إظهاره، فذلك أمر أخر. ففي ذلك الوقت لم يكن ينفذ غير ذلك أصلا، أذ كان العمل يجري بشكل ما، والكلام بشكل مغاير. حينذاك كانت الصحافة والأوساط الجامعية والنقابات والروابط، باختصار، الديمقراطية التركية، تطلق تأكيدات من قبيل « لقد كان أتاتورك يعطي أولوية كبيرة للديمقراطية »، ولا يتم الدخول إطلاقا في استطلاع وتحليل أحداث الواقع الحي، وكانوا يتظاهرون بأنهم لا يسمعون ولا يرون المضايقات التي يتعرض لها أولئك الذين ينتقدون الكمالية، وخاصة أولئك الذين ينتقدونها من وجهة نظر القضية الكردستانية، لا أصدق شيء من هذا الذي تتكلم عنه، لكنني سأفعل كل ما أستطيع إعطائك فرصة الدفاع عن آرائك. مثل هذا الفهم لا وجود له عند الديمقراطيين الأتراك، فهؤلاء يطهرون أنفسهم بمظهر من لم يسمع به الكلمات التي قيلت في أوربا خلال القرن الثامن عشر. تصوروا بأن هذا الوضع ليس مرتبطا ، بشكل وحيد بنظام 1980/9/12، بل كان ذلك حتى في ظل النظام السياسي المتعدد الأحزاب، عندما كانت هناك مؤسسات مشكلة بالإرادة الحرة للشعب، وعندما مصانة كل من حريات الإنسان وحرية الصحافة وحرية تأسيس النقابات.

هنا يتوجب أن نتطرق أيضا إلى الروابط الموجودة بين مفهومي الديمقراطية والجمهورية. صحيح أن أتاتورك غير مصدر السلطة السياسية، ففي الإمبراطورية العثمانية، كان الدين هو القاعدة التي ترتكز عليها السلطة السياسية، ومع تأسيس الجمهورية التركية أصبحت الأمة هي مصدر السلطة. بيد أن ذلك صائب نظريا فقط. ففي الواقع، ليس هناك أية اختلاف نوعي وراثة الابن للباديشاهية من الأب، وبين حق الإنسان أن يكون مسؤولا عاما مدى الحياة، بل علاوة على ذلك رئيسا للوزراء. رغم هذا كله يقال بأن الكمالية تعطي أولوية كبيرة لأرادة الشعب وللطريقة الديمقراطية في الحياة. وباعتقادنا، فأن هذا يشير فقط إلى أنها (الكمالية) تتطور فيما يخص مسألة الديمقراطية في طريق تناقض صارخ بين الطرح النظري والتطبيق العملي. خلال الثلاثينات من هذا القرن، في زمن المقاومة الوطنية الكردية في ـ أدجي ـ خاطب وزير الداخلية محمود أسعد الكرد قائلا:

« الأتراك فقط من يحق لهم في هذه الدولة أن يبرزوا مطالبهم القومية، أما أولئك الذين ليسوا أتراك فلهم حق واحد فقط، أن يخدموا الأتراك وأن يكونوا عبيداً لهم»

مثل هذه الكلمات غالبا ما رددها المؤول الثاني لحزب الشعب الجمهوري ورئيس الحكومة ـ عصمت اينونو ـ. وكنتيجة أكيدة لتراكم مثل هذه المعارف المقطوعة الصلة بالأحداث يؤكد اليوم، ورغم كل شيء، بأن الكمالية أعطت الأولوية للديمقراطية.

ما هو الوضع اليوم ؟ في 1980/9/12، جرى حل المجلس الشعبي الأعظم لتركيا، ووضعت النهاية للسلطة المحلية والمؤسسات المنتخبة من الشعب، وأحدثت محلها تعيينات جديدة، وأغلبية المعينين الجدد عسكريون متقاعدون. وقد جرى أيضا حل كل الهيئات المشكلة عن طريق الانتخابات، وعدل قانون عمل الأحزاب السياسية والنقابات. أن هذا يعكس، دون شك، عدم الثقة بالنظام السياسي المتعدد الأحزاب، وبالتالي عدم الثقة بإرادة الشعب وبالآلية الديمقراطية. ويدعي نظام 12 أيلول، بأن خريف عام 1981 سيشهد أحياء المجلس التأسيسي، وصياغة قانون جديد للبلاد. وقد أعلن منذ الآن عن أنه لن يسمح لممثلي الأحزاب السياسية بدخول المجلس التأسيسي، وأن مشاركتهم فيه محظور تماما. ويتطلب الأمر التأكيد على أن أي من أعضاء المجلس القديم لن يدخل المجلس الجديد. أن معرفة النوعيات التي لن يسمح لها دخول المجلس التأسيسي على وجه التقريب، تتيح معرفة من سيسمح له بدخوله. ويمكن القول ـ بفجاجة ـ بأنه في قوام هذه الهيئة سيدخل أشخاص مزكون من قبل مجلس الأمن القومي. وهذا بالطبع ليس عملاً ومنهجاً ديمقراطيين، بل مجرد إجراءات لا ديمقراطية. وإذا كان هذا يمثل منهجا لا ديمقراطيا، ألا أنه يتوافق تماما مع مبادئ أتاتورك، وكنا قد أوضحنا كيفية اختياره لأعضاء المجلس الشعبي.

أن قانونا مهيئا من قبل « مجلس الأمن القومي » ومؤلفا من مبادئ تعكس إرادته سيصبح قانونا للجمهورية التركية. وبدون ذلك، ورغم الإعلان عن الشروع في أقامة المجلس التأسيسي، ألا أنه يجري التأكيد أيضا على أن الأخير سيقام بموفقة مجلس الأمن القومي، وسيلعب دور الهيئة الاستشارية له. أن تهيئة الظروف لمناقشة مشروع القانون في الأوساط الواسعة من صحافة وأذعة وتلفزيون، وبمعنى أخر، في أوساط الرأي العام يمكن أن تساعد في إعطاء طبيعة ديمقراطية للمسألة، لكن هذا غير مسموح به، وإذا كان من الواضح بأن ذلك لا يمكن أن يشكل بأي حال من الأحوال منهجا تحرريا ألا أنه يتوافق تماما مع مبادئ أتاتورك. عندما نقول أن مجلس الأمن القومي هو وريث لأتاتورك وأنه لا يخفي كونه كذلك، يصبح من الواضح أنهم يقيمون أتاتورك هناك من خلال أعماله، وكل من يقول أنه وريث أتاتورك لا يمكن أن يقف ضد أعماله، أي ضد التعيينات.

لقد تم حل البرلمان في تركيا مع مجيء الجونتا العسكرية في 12 أيلول 1980، وألغى حق الحصانة الذي كان يتمتع به أعضاء البرلمان، ووضع القسم الأكبر منهم تحت المراقبة أو الإقامة الجبرية، كما تم استدعائهم تحت المسؤولية القانونية، وظهرت بحقهم اتهامات قاسية صدرت عن أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية، في جميع خطب رئيس الحكومة ومجلس الأمن القومي وقائد الأركان العامة الجنرال كنعان أيفرين. ورغم ذلك فإن (12) من أعضاء هذا البرلمان يشاركون في اجتماعات المجلس الأوربي، ويطلقون تصريحات من قبيل: « لقد وعد الحكم العسكري بإعادة الديمقراطية » ويروجون لأفكار وتدابير المجلس الأمن القومي حين يقولون لا يوجد تعذيب في تركيا، وحتى أن وجد، فأن الحكومة تتخذ الإجراءات الضرورية وتقوم بالتحقيقات، كما أن المذنبين يقدمون للعدالة. ولا غرابة حينئذ أن قيادة مجلس الأمن القومي تحبذ أن يمثلهم في المجلس الأوربي. وبالطبع فأنه من الأهمية بمكان هنا طرح الأسئلة التالية: بأي صفة يشارك هؤلاء الناس الذين نسوا حقوقهم البرلمانية منذ مجيء الجونتا العسكرية، في البرلمان الأوربي ؟ وما هي الآلية التي تؤمن التحاق أناس اصبحوا دون حقوق في برلماناتهم بالمجلس الأوربي ؟ بصفتهم برلمانيين ؟ وهل يشاركون في المجلس الأوربي بصفتهم برلمانيين ؟ وطالما أن حقوقهم، كبرلمانيين، غير سارية، فما هي علاقتهم بالمجلس الأوربي ؟ وماذا يريد « مجلس الأمن القومي » لهذه العلاقات أن تستمر ؟ ومن أية تصورات ينطلق المجلس الأوربي في

جهوده لضمان استمرارية هذه الآلية ؟. أن كل ذلك مرتبط بازدواجية التفكير والمنهج. وعند التعامل مع مفهوم الديمقراطية يبقى الوضع هو نفسه. بيد أن ما يضاعف تعقيد المقاييس هو نوعية التفكير السائد في المجلس الأوربي. تصوروا فقط أن المجلس الأوربي لم يقم حتى الآن بأية تحركات في قضية حقوق الإنسان في تركيا. وباعتقاده أن القانون التركي شرعي، وأن الحكومة هي حكومة شرعية، تحترم حقوق الإنسان، ويجري التأكيد في أوساط المجلس الأوربي على أن الحكومة التركية تولي اهتماما كبيرا لهذا العنصر وليست هي وحدها، بل تشاركها أيضا أوساط القيادة الاجتماعية والهيئات التربوية، والجامعات والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية، ورغم أن السياسة المطبقة بحق الأمة الكردية تتناقض بصورة أساسية مع مفهوم حقوق الإنسان.

إن الاتفاقية الأوربية لعام 1950، والمتعلقة بالمحافظة على الحقوق والحريات الإنسانية، تنص على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على حقوق الإنسان وتطويرها من قبل البلدان الموقعة على الاتفاقية. والبلدان التي تتقبل هذه المبادئ العامة يجري تقبلها كأعضاء. أن تركيا تزعم بأنها تصون هذه المبادئ من ناحية، بينما تقوم من ناحية أخرى بانتهاج سياسة عنصرية في كردستان. لقد حاولنا منذ البداية أن نتحدث عن السياسة التركية تجاه الأمة الكردية، ولا نعتقد أن أوساط المجلس الأوربي غير مطلعين على هذه السياسة. ولهذا، عندما نقيم الحياة السياسية لقائد أو زعيم أو رئيس حكومة، من الواجب أن نركز على تحليل أعماله أكثر من تركيز على تحليل مواقفه. أو على الأقل، أن نستطلع في وحدة متكاملة، جوهر أقواله وأفعاله. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فأن من المتعذر معرفة ما إذا كانت حكومة ما تحترم حقوق الإنسان، أو تقوم خلاف ذلك، بالعودة إلى قرارات المؤسسات القضائية ونصوص القانون، أذ أنه ليس من الممكن إثبات ذلك من القوانين المكتوبة، بل يمكن إثبات ذلك فقط بمعرفة ما إذا كانت هذه القوانين تطبق في الواقع أم لا. ولا يمكن معالجة هذه القضية من خلال مقولات حقوقية، بل يجب دراستها كقضايا اجتماعية، مع ما يتطلبه ذلك من دراسة الأسباب التناقض بين القوانين وعملية تطبيقها في الواقع.

الخاتمة

1 - من غير الجائز أن نتوقع بأن معارف وتفاعل وتعامل الناس لن يتغير. فالناس والمنظمات أيضاً يستطيعون على الدوام أن يكتسبوا معالم جديدة عن طريق النقد والنقد الذاتي. بيد أن إمكانية انتقاد الكتاب والديمقراطيين الأتراك، وبكلمة مختصرة الكمالية في العلاقة بالقضية الكردية لا تلوح في الأفق. فالصحافة التركية والأوساط الجامعية والأحزاب السياسية والروابط المختلفة ...الخ، لا تستطيع تحمل مثل هذا النقد، لأن الأيديولوجية الكمالية تخيم كدرع فوق المجتمع التركي.

وقد اعتنقتها كل الأوساط التركية بدون شروط، ويعتقدون بأنها المعرفة الأصوب. وتقف هذه المعرفة، باعتقادهم، فوق كل نقد، ولا تخضع للمناقشة. غالبا ما يجري، تمجيد الكمالية، وأولئك الذين يمجدونها بأفضل شكل، يحصلون على مكافآت. وهذه المكافآت تمنح من مختلف المنظمات الحكومية والخاصة مثل الدار التجارية الوزارية. يوجد استعرض تنافسي لتمجيد الكمالية، أما منتقدوها، وخاصة من وجهة نظر المسألة الكردية فيزجون في السجون التي بنيت لتبليط الكمالية، وهي في الواقع لا تمثل أكثر من مساهمة في عملية تبليط أتاتورك بالتمجيد والتماثيل الكاملة والنصفية والمستجدة دائما. غير أن تقبل المعارف، ورفعها بعيدا فوق النقد، واعتناقها من قبل مختلف المراتب الاجتماعية لا يشير بأي حال من الأحوال إلى عمليتها، بل هي تشير أساسا إلى نفوذ الكمالية، وإلى أن الأيديولوجية الرسمية المرتكزة على الرياء تخدع الجماهير ومختلف المراتب والطبقات والشرائح الاجتماعية. لا يجب أن يعيب عن البال، ولو للحظة، بأن الكمالية هي أيديولوجية ترتكز على الياء، بأنها أيديولوجية رسمية.

2 - من المفيد أن نكشف عن أسباب عم جواز نقد الكمالية من وجهة نظر القضية الكردية. كنا قد أشرنا في البداية إلى العلاقات المتبادلة بين الإنسان والفيل والشجرة. وكنا قد حاكمنا، تحديدا، معارف إنسان يرى في الفيل شجرة. فلو أن تلقى هذا الإنسان للأشياء خاطئ، بمعنى، إذا كان أحد أعضائه الحسية مصاباً، فإنه سيتمكن، بعد إزالة العطل، من رؤية الحقيقة، وأصلاح الخطأ في معارفه، وفي هذه الحال لا يجوز أن نتكلم عن المنهج الأيديولوجي في التعامل مع الظواهر. والخطأ في معارف إنسان كهذا أنما يعود إلى سلسلة تلقيات خاطئة للأشياء. أن تطور التكنيك، وظهور المعارف الجديدة يمكن أن يحدثا تغييرا عميقا في المعارف المتداولة الآن. وإذا لم يكن الإنسان غارقا في أحد الأفكار الأيديولوجية، وأن هو لم يوفق قسرا بين أفكاره وتصرفاته وبين خط الأيديولوجية الرسمية، فأنه سيستطيع بسهولة كاملة أحداث هذه التغيرات، وبالتالي إصلاح ذاته.

إن اعتبار الكردي في تركيا، وتعامل معه كتركي، ليس مرتبطا بإصابة الأعضاء الحسية، كما أنه ليس مرتبطا بانتقاء الإثباتات والوثائق. أن هذا، بدون مواربة، منهج أيديولوجي من إفرازات الأيديولوجية الرسمية. وهذا المنهج والتعامل يطبقان رغم المعرفة التامة بالاختلافات الموضوعية بين الكرد والترك، وأن الإنسان المتورط في مثل هذا المنهج والتعامل لا يمكن أن يقوم بالنقد والنقد الذاتي، لأن ذلك يعتبر فكرة مجنونة. وخلاف ذلك، فأن الإنسان سيحرم من الامتيازات التي تؤمنها الأيديولوجية الرسمية. في توافق مع المنهج الذي يلائم نفسه مع الأيديولوجية الرسمية، عندما يتم طرح فكرة ما أو يجري تقبل الاتفاق على القيام بعمل ما، يؤخذ موقف السلطة السياسية بعين الاعتبار. كما يتم دراسة ما إذا كان ذلك سيزوق لأفكار السلطة السياسية المعنية (بينما يعد مهما في المنهج العلمي محتوى المعارف نفسها). وهذا لا يراعي عدد الناس الذين سينجذبون إلى هذه الأفكار، وفي أي مكان وزمان سينجذبون إليها. أن رجل العلم يكشف عن كل شيء يعرفه، ويستطيع أن يدافع عنه ويثبته. وعندما يقوم بذلك فأنه لا يلتفت إلى عدد الناس الذين سيسيرون خلفه. ولا ينظر فيما إذا كان أحد ما يقف خلفه أم لا. أن العلم هو الطريق الأكثر أمانا للقضاء على الأفكار الخاطئة، أنه الطريق المأمون لفهم ومعرفة الطبيعة والتاريخ والمجتمع، والأيديولوجيات لا تستطيع تقليل من دور المعارف، بل أنها تردد أساسا المعارف المتوفرة،

وهي من وقت لأخر تقارن بين المعارف المتوفرة وبين ظروف الزمان والمكان المحددين. الأيديولوجيات هي قوالب صلبة ومتجددة لا تستطيع أن تتجدد بذاتها، وعندما لا تتمكن من القيام بوظيفتها فأنها تنبذ، ويجري تأسيس أيديولوجيا جديدة تقوم بالمطلوب. أن العلم يستخدم في شتى الأزمنة والأمكنة منهجا وحيدا هو المنهج العلمي، بينما تستخدم الأيديولوجيا مقاييس مختلفة تبعا لاختلاف الزمان والمكان.

3 - من الملاحظ أن العلم في تركيا، وخاصة في المجال الاجتماعي، يتطور على المستوى الرسمي، ويعرقل انتقاد الكمالية. غير أن العالم لا يتكون من تركيا وحدها، فالناس والمنظمات من ذوي تفكير الديمقراطي، والرأي العام الديمقراطي موجودون في شتى أنحاء العالم، وهذه العملية تتطور وتمارس التأثير. وفي كل مكان، يوجد أناس ومنظمات وعلماء تتناول الأحداث والعلاقات بينها على المستوى العلمي. وأن عدد الناس الذين يملكون النزاهة والجرأة الضروريتين للكشف عن الحقيقة، ما أنفك يزداد يوم بعد يوم.

من الأهمية بمكان في الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك أن نقوم بتقييمه من جديد، وأن نعود إلى المعرف المتعلقة بهذه المسألة. وبمقدور اليونسكو والرأي العام العالمي القيام بهذه المهمة. في الاجتماعات المكرسة للكمالية يمكن أخذ هذه الآراء بعين الاعتبار، كما أنه يمكن توفير شروط إمكانية طرح المفكرين ورجال العلم لآرائهم وأفكارهم بصدد الكمالية. إلا أنه لا يمكن تقييم الكمالية إذا جرى الالتفاف على الأحداث المتعلقة بالقضية الكردية، ومن الضروري تحليل وتقييم الكمالية في هذا الاتجاه وبإمكان اليونسكو أن تلعب الدور المساعد في العمل. أن القضية الأهم هي ألا نحلل مضمون الآراء، وبمعنى آخر، الآثار والخطابات، فالمهم هو تحليل الأعمال أو أنه ليس مهما تحليل ما كتبه وما قاله وأنما تحليل ما فعله. كما أن المهم هم تحليل التناقض بين ما هو مكتوب وبين ما هو ممارس، والكشف عن أسباب هذا التناقض والاختلاف.

4 - إن مبدأ حقوق الإنسان هو أحد المبادئ الأساسية التي تحدد سيماء القرن العشرين، مثله مثل حق الأمم في تقرير مصيرها، ومبادئ الديمقراطية والمساواة والحرية. أن احترام حقوق الإنسان هي إحدى أهم مميزات عالمنا المعاصر. وأن من الطبيعي أن يتمتع جميع الناس بحقوقهم الإنسانية، فأن ذلك لا يخضع لأية شروط. بيد أن حق الكرد في تركيا في أن يتمتعوا بحقوقهم الإنسانية مرتبط بشرط هام جدا. أن الكرد في تركيا يستطيعون التمتع بحقوقهم الإنسانية بمقدار ما يتبرؤون من جوهرهم الخاص وانتمائهم القومي، وهذا يتناقض مع جوهر حقوق الإنسان، ويلغيها أوتوماتيكيا. وكمثال فأن الإنسان يتعلم بشكل أسرع لغته القومية من تعلم قراءة الجريدة، بيد أن الإنسان الذي تمنع لغته الأم من التداول لا يستطيع استخدام تفكيره وقراءة الجريدة. ليس من حقوق الإنسان في شيء إذا أردت أن تقرأ شيء فتعلم اللغة الفلانية أو أن الناطقين بالتركية فقط هم الذين يستطيعون الاستفادة من إمكانية قراءة الجرائد، لأن النشاطات الاجتماعية والثقافية يمكن أن تلقى النجاح فقط عندما تتم بالغة الأم. أن تأمين الديمقراطية في الثقافة والمجتمع، وتطوير المجتمع هي من أهم مؤشرات عالمنا المعاصر، بيد أن ذلك يرتبط بشكل وثيق بأغناء الحياة الداخلية للناس، وزجهم بالنشاطات الثقافية، وهذا يتجسد في المبادئ التي تريد اليونسكو تثبيتها وتطويرها في العلاقات الدولية.

تمارس الكمالي جهودا كبيرة للقضاء على الثقافة واللغة الكرديتين، ولأجل ضمان مساهمة الكرد في النشاطات الثقافية تضع الكمالية شرط التنكر لانتمائهم القومي، وللغتهم وثقافتهم الخاصة، وهذا منهج عنصري وكولونيالي. أنها إمبريالية ثقافية. وطالما أن الأمر كذلك، فأن اليونسكو مدعوة في الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك إلى تقييم الكمالية في هذا الاتجاه. ما هي ردة فعل اليونسكو بصدد السياسة الثقافية للكمالية في كردستان ؟ وهل يمكن تقيم السياسة الثقافية للكمالية بمعزل عن سياستها العنصرية والكولونيالية في كردستان ؟.

5 - لقد قسمت كردستان خلال ربع الأول من القرن العشرين، وفي تلك السنين، جرى تطبيق سياسة فرق تسد بحق الأمة الكردية. أن هذه السياسة هي أحد عوامل التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي في منطقة شرق الأوسط، وعرقلت السلم، لأن المبادئ الأساسية من قبيل الديمقراطية والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها هي حق لكل شعب. أنها تلك الحقوق التي يجب أن تمارسها كل أمة بدون شروط أو أفضليات.

إن كردستان هي كولونيا دولية في مركز الشرق الأوسط. وهي مقسمة ومجزأة، بين عراق وسوريا وإيران وتركيا. وقد جرى نهب جميع ثرواتها الروحية ولغتها وثقافتها وتراثها، وينكر وجودها، وتتعرض ثرواتها المادية للنهب أيضا. ولهذا فأن نضال الأمة الكردية من أجل الحرية والاستقلال هو نضال طبيعي، كما أن الطبيعي أن تزج بجهودها للخروج من وضعية كولونيا دولية، ومن أجل حريتها القومية. أن من غير الجائر إعاقة نضال يستهدف إثبات الوجود. أن الأمة الكردية، ورغم السياسة الإمبريالية والكولونيالية « فرق تسد »، تخوض النضال من أجل الحرية والاستقلال لأكثر من ستين عاما. وتصور نضالات الشعب الكردي هذه كأعمال موجهة نحو زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. أما الأعمال التي تقف وراء إجراءات السياسة العنصرية والكولونيالية فتبرز كمؤشرات للسلام والأفق السياسي. أن هذا يعد نتيجة للمنهج الذي يتعامل مع حركات التحرر الوطني من مستويات مختلفة.

في مطلع القرن العشرين، كان أولئك الذين قسموا كردستان، وطبق سياسة « فرق تسد » بحق الأمة الكردية، يهدفون إلى استمرار وتجديد عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط. ولو أننا رجعنا إلى التركيب السياسي لمنطقة الشرق الأوسط، لتأكدنا بسهولة نادرة، أن الوضع كان كذلك تماما. أن السياسة العنصرية الحالي لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج أخرى، وبالتالي فأن جميع الأفكار والتصورات التي سيتم إبرازها كثورية من قبل أولئك الذين لا يأتون بالبديل الديمقراطي في معالجة القضية الكردية ستنتهي بالفشل. لننظر إلى الاتفاقية التي عقدت بين العراق وإيران في بداية عام 1975، وذلك بتشجيع صريح والمشاركة السرية من قبل تركيا، ومن خلال الوساطة الجزائرية. لقد كانت القضية الكردستانية هي العامل الأساسي الذي استوجب عقد الاتفاقية بين الحكومتين. وبموجب الاتفاقية، كان على شاه إيران أن يصد الأبواب بوجه الكرد من المناطق الكردية في العراق، وفي مقابل ذلك، أن يتنازل العراق عن حقوقه في الأراضي العربية من الخليج العربي. وكنتيجة لهذه الاتفاقية، تعرضت الحركة الوطنية الكردية في كردستان الجنوبية، والتي يطلق عليها شمال العراق إلى الانتكاسة.

إن الحرب التي بدأت في أيلول عام 1980 بين العراق وإيران، تشير بوضوح إلى أي حد كانت أسس هذه الاتفاقية هشة، كما تشير إلى أن اتفاقية تعقد من وراء ظهر الكرد، وكثمن لمعاناتهم، لا بد أن تكون عارضة ومحكومة بالفشل. لقد كان للتنازل عن الأراضي العربية في شط العرب لإيران ردود فعل عنيفة ضد حكم البعث في العراق، وفي أوساط الرأي العام العربي، ولهذا كانت الحكومة العراقية تتحين الفرص لتضع يدها من جديد على هذه الأراضي. وقد سنحت لها الفرصة في الفترة التي كانت القيادة في إيران غير مستقرة. أن ذلك الذي حدث عام 1975 يشير إلى أن القضاء على حركة التحرر الوطني الكردية كان أهم للنظام العراقي من مسألة الحرمان من أراضيه الخاصة التي تنازل عنها برغبته الكاملة.

وفي تركيا، فأن أحد أهم الأسباب لعدم الاستقرار السياسي، والمصاعب التي تعترض استتباب الأمن والسلام في المجتمع هي القضية الكردستانية. فالتطور الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية، وسيطرة الرأسمالية على مناطق جديدة وجديدة، كل ذلك، يعزز التفاؤل بمستقبل القضية الكردية. أن الهجرة نحو المدن، وتطور وسائل الأعلام الجماهيري، والأحداث في العراق وإيران، والنضالات الوطنية في الشرق الأوسط وفي العالم، ترفع من وعي الكرد. أن التطورات الاجتماعية في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط وخاصة في تركيا والعراق وإيران وسوريا تزيد من أدراك الكرد لوضعهم السياسي الخاص.

من ناحية ثانية فإن كردستان لم تعد كردستان القديمة. فالأحداث المتعلقة بالتاريخ والتركيب الاجتماعي في كردستان، ما انفك عددها يتزايد من يوم لأخر. وأن اللغة والثقافة الكرديتين تفهمان، وتوضحان، الآن بشكل أفضل، ويجري تطويرهما. ويعد أمر مضحكا في ظروف التطور العلمي القول

بوجود خونة للوطن يريدون تقسيم تركيا إلى أجزاء. أن ذلك لا يعدو كونه أكثر من مؤامرات للأعداء الخارجيين والإمبرياليين « لأن كردستان هي المقسمة والمجزئة، والأمة الكردية هي التي تطبق بحقها سياسة فرق تسد، هم الكماليون أنفسهم، وكل ذلك مدعم بالوثائق والإثباتات. أن الواقع المادي الحي يثبت ذلك، ومن المؤكد أن هذا التطور العلمي سيسير إلى الأمام. لقد أرادت الحكومة التركية لنفسها سياسة أساسية لا تستطيع الحياد عنها، وهي فرض المضايقات على التطور العلمي كله، وهذا يؤدي إلى الفاشية. من الواجب أن توجد ديمقراطية وحرية ونظام تعدد الأحزاب، وألا فأن الحكومة تتحول بهذه الطريقة إلى قوة عسكرية، وتأخذ قوى الأمن والجيش بالازدياد.

إن مفهوم الحكومة للقانون والنظام، يدخل في تناقض مع مطالب الكرد في المساواة والحرية والديمقراطية، وهذا ما يؤدي إلى تنامي واشتداد وتيرة العنف الحكومي. بيد أن الأحقية التي لا شك فيها هي أن الاعتداءات والضغط لن يتمكنا من منع الفكر العلمي وإيقاف التطور العلمي. وتمثل السياسة المطبقة في كردستان عاملا مهما في تطور الحركة الفاشية. فالعنف الحكومي والفاشي بإمكانهما أن يتحدا. أن بمقدور الحكومة أن تغض الطرف عن تطور الحركة الفاشية وأن تشجعها من وقت لآخر، لأن الشعارات التي ترفعها الحركة الفاشية تقترب كثيرا من الأيديولوجية الرسمية، وبشكل خاص من فهمها للمسألة الكردستانية. أن الحركة الفاشية، مقارنة مع الحركة الإسلامية، منظمة على أساس أكثر تطرفا، ولذلك يمكن استخدامها بسهولة ضد تطور الحركة اليسارية. مما يعد عاملا مهما يعرقل أسس السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي في تركيا.

لقد قسم الإمبرياليون كردستان وجزؤوها لتكريس وإشاعة عد الاستقرار السياسي في شرق الأوسط. هذا مما لا شك فيه، وهو يمثل أيضا الهدف الأساسي من سياسة فرق تسد التي ترمي إلى الحفاظ على ديناميكية عدم الاستقرار السياسي، وبهذه الطريقة يتم تقوية الأشراف السياسي والاقتصادي على مقدرات المنطقة. غير أن الإبقاء على التركيب الموجود في صيغة وحيدة يقوي العملي ويسعها، حيث أن الحكومات الإمبريالية متورطة أيضا في هذا العمل. أنها تبذل شتى الجهود من أجل الحفاظ على الخريطة السياسية في الشرق الأوسط في شكلها الحالي، ضغط على الحكومات المعنية، مستخدمة الورقة الكردية، كضغط على الحكومات المعنية، محاولة بذلك إجبارها على اتباع السياسة التي توافق مصالحها (مصالح الدول الإمبريالية).

إن سياسة الحكومات العظمى تسير حتى هذه اللحظة بهذا الشكل. أن ذلك كله لن يستطيع أعاقة نضال الأمة الكردية من أجل حقوقها القومية، ولن تستطيع عرقلة النضال الذي تخوضه من أجل حريتها واستقلالها. ولهذا فأن أحد الواجبات الأساسية التي تتنصب أمام الرأي العام الديمقراطي والثوري، هو دعم النضال الذي تخوضه الأمة الكردية من أجل حقوقها القومية والديمقراطية. أن واجبه الأساسي هو الوقوف ضد السياسة العنصرية والكولونيالية المطبقة في كردستان، وأن يكشف عن وضعها كـ « كولونيا دولية ».

لا يجوز للحكومات التي تقتسم كردستان كـ « كولونيا دولية » أن تستخدم الكرد بعضهم ضد بعض كأدوات للتهديد والضغط، كما لا يجوز السماح للدول العظمى، التي تستخدم الطرائق الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، أن تقوم بذلك كله. من الواجب فضح هذه السياسة.

أن الحرية والاستقلال والحياد وحق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها هي حقوق لكل أمم دون استثناء. أما أن تستخدم في الذكرى المئوية لميلاد أتاتورك في تقييم الكمالية كلمات من قبيل أن « الكمالي هي نصيرة التحرر القومي وصديق الأمم المضطهدة » فلا يعني هذا غير جمود فكري. أن ذلك تصرف دوغمائي ومتوافق مع الدوغمائية تماما. وهذا يتعارض مع مفهوم اليونسكو لإقامة وتطوير وترسيخ الحرية والديمقراطية ويتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والمساواة ومع مبدأ الأمم في تقرير مصيرها.

إسماعيل بشيكجي في سطور

* ولد عام 1939 في قضاء اسكيليب مدينة جورم
* أنهى دراسته الجامعية ـ قسم العلوم السياسية. وقضى فترة الخدمة العسكرية في بدليس وهه كاري
* مارس التدريس في جامعة أتاتورك بمدينة ارضروم كأستاذ مساعد، وحصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع عام 1967. ثم أقيل من منصبه بسبب إصداره كتاباً عن أحوال الكرد في شرق الأناضول
* في عام1971 أعيد إلى الوظيفة، ومارس التدريس في جامعة أنقرة ـ قسم العلوم السياسية. ثم اعتقل بسبب نشاطه الأدبي والعلمي، وبسبب نوعية محاضراته. وحكم عليه بالسجن مدة 13 عاماً و7 أيام.
* في عام 1974 أطلق سراحه في عفواً عام. ثم تعرض إلى المضايقات باستمرار وحُظرت كتبه، ومنع من مزاولة وظيفته. ثم حكم عليه بالسجن مدة عامين و12 شهراً،بسبب نشر بعض كتبه.
* في 12 نيسان 1980 أطلق سراحه. وكان لنبأ اعتقاله تأثيره الكبير في الأوساط الثقافية العالمية، حيث وصلت إلى رئيس الجمهورية، حينذاك فخري كوروتوك، ورئيس وزرائه سليمان دميرل، العديد من رسائل الاحتجاج والاستنكار، من منظمة العفو الدولية، واتحاد كتاب سويسرا، السويد، النروج وهولندا.
* اعتقل مرة أخرى، بسبب رسالة جوابية كتبها في 14-8-1980 إلى رئيس اتحاد كتاب سويسرا، ورسائل أخرى إلى منظمات إنسانية. حيث حكم بالسجن مدة عشر سنوات بسبب هذه الرسالة التي تحدث فيها عن المسألة الكردية واضطهاد الشعب الكردي في كردستان تركيا.
* له عدة مؤلفات حول المسألة الكردية في كردستان تركيا. كما له كتب أخرى لم تطبع بعد.

www.kurdme.com
www.all-kurd.com
www.kurdefrin.com

الفهرس

تمهيد 4
تجزئة كردستان وإخضاعها للتقسيم الإمبريالي 6
الخصائص الأساسية للدولة التركية والأيديولوجية الكمالية 11
الديمقراطية التركية والمسألة الكردية 15
الأمم المتحدة (تركيا والكرد) 21
تركيا والكرد (الإمبريالية الثقافية في كردستان) 27
خاتمة 36
إسماعيل بشيكجي في سطور 40
الفهرس 41